رؤية عُمان 2040
OmanVision

أثر أكبر

عُمان 2040

من الرؤية إلى واقع يكبر أثره

مـــاذا تحقـــق حتـــى الآن؟

"نسخة المجتمع"
من تقرير رؤية عُمان 2040
(2024 - 2025)

رؤية عُمان 2040 OmanVision

أثر يكبر

هذه النسخة مكتوبة بلغة مبسطة لتناســـــب جميع فئات المجتمع.

للاطّـلاع على التفاصيـــل الكاملة والأرقـــام الدقيقة، يُرجى العودة إلى **التقرير الرئيسي للفترة (2024-2025)**.

اضغط هنا للاطلاع على التقرير الرئيسي للفترة (2024-2025)

كما وجّهنا جلالةُ السُّلطان للعمل كفريق واحد، فإن رؤية عُمان 2040 هي الصورة التي نطمح أن تكون عليها بلادنا في عام 2040. لقد رسمنا هذه الرؤية معًا كمجتمع، وتحولت إلى مجموعة أهداف نسعى لتحقيقها خطوة بخطوة.

هذا الإصدار من التقرير الرئيسي لرؤية عُمان 2040 (للفترة 2024-2025) موجَّه للجمهور العام، ويُسمَّى "**نسخة المجتمع**". هدف "**نسخة المجتمع**" هو تقديم صورة عامة واضحة حول ما أنجزناه حتى الآن، وأثر ذلك على أرض الواقع.

نركّز هنا على أهم الرسائل والنتائج التي تؤثر مباشرةً في حياة الناس، وكيف يكبر هذا الأثر يومًا بعد يوم.

وفي سعينا لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040، نتابع تقدّمنا باستمرار باستخدام مؤشرات وتقييمات تقيس الأثر الذي تحقق حتى الآن.
تغطي هذه المؤشرات 12 أولوية موزّعة على 4 محاور رئيسية، وهي:

- **الإنسان والمجتمع**
- **البيئة المستدامة**
- **الاقتصاد والتنمية**
- **الحوكمة والأداء المؤسسي**

خارطة الأثر

التطلّع:

إطلاق رؤية عُمان 2040 بتعاون المجتمع

العمل:

تنفيذ البرامج والمبادرات في أولويات الرؤية

الإنجاز:

ظهور النتائج على أرض الواقع (إنجازات، مشاريع، خدمات)

الأثر:

تحوُّل الرؤية إلى واقع نعيشه في حياتنا اليومية

كيف تقرأ هذه النسخة؟

لتسهيل المتابعة والفهم، نظّمنا عرض كل محور من محاور الرؤية على النحو التالي:

الأولويات داخل كل محور

نبدأ بعرض كل أولوية على حدة، مع توضيح:

1. **المؤشرات ونتائجها الحالية**
   نبين أين وصلنا مقارنةً بالهدف المحدد.
2. **قراءة مبسّطة**
   نشرح فيها ماذا تعني هذه النتيجة للمجتمع والاقتصاد.
3. **ملخّص التقدّم**
   نستعرض ما تحقق حتى الآن.

المشاريع والمبادرات

بعد استكمال جميع الأولويات في المحور،
نعرض نماذج من المشاريع والإنجازات المرتبطة بكل أولوية
(تعرّف على المزيد في التقرير الرئيسي) مع توضيح:

- ماذا تُقدم هذه المشاريع؟
- كيف تساعد في زيادة الأثر على أرض الواقع؟

للاطّلاع على التفاصيل الكاملة والأرقام الدقيقة،
يُرجى العودة إلى التقرير الرئيسي للفترة (2024-2025).

اضغط هنا للاطلاع على التقرير الرئيسي للفترة (2024-2025)

الإنسان والمجتمع
روح الرؤية وغايتها

الإنسان هو روح رؤية عُمان 2040 وغايتها الأساسية. يظهر الأثر في تعليم قوي يجهّز أبناءنا للمستقبل، وفي صحّة أفضل وأكثر استدامة بخدمات وتشخيص متطوّر.

وتسهم شبكات الحماية الاجتماعية في تمكين الأسر وتزيد فرص التعلّم والعمل، وتبقى الهوية والمواطنة مبادئ تعزّز الانتماء.

يمتدّ الأثر إلى كل بيت وكل ولاية، للحصول على تعليم أرقى، وصحّة أفضل، وفرص أكبر، ومجتمع أكثر ترابطًا..

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

مؤشر الابتكار العالمي

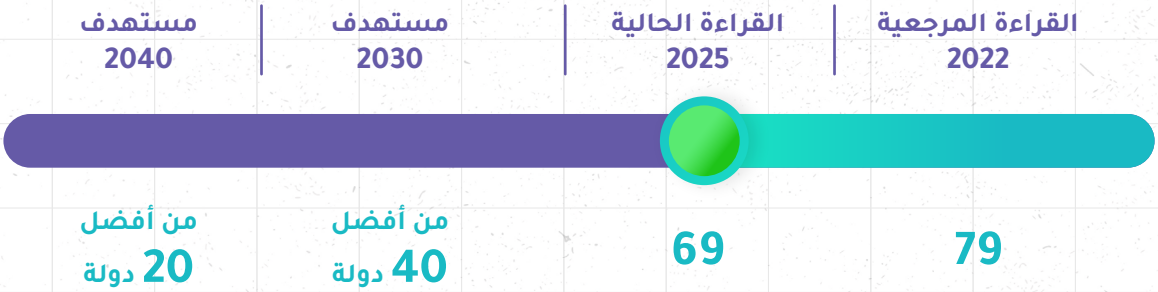

يقيس هذا المؤشر قدرة البلد على الابتكار، بما يملكه من مدخلات، مثل: التعليم، التمويل، بيئة الأعمال... وغيرها. ومخرجات، مثل: براءات الاختراع، المنتجات، الشركات الناشئة...وغيرها.

لقد تحسّن المسار العام لعُمان منذ عام 2020؛ لكن ما زلنا بحاجة إلى تحويل قوة المدخلات إلى نتائج مخرجات أقوى في شكل ابتكارات مسجّلة وشركات تقنية ومنتجات تصل إلى السوق.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

إن التعليم القوي والبحث العلمي الرصين يتحولان إلى فرص عمل حقيقية، ومشاريع ناشئة، وخدمات ومنتجات مبتكرة. بذلك يكبر الأثر في حياتنا وفي اقتصادنا.

مؤشر تنافسية المواهب العالمية

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
60	59	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة

يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على استقطاب وتنمية المواهب والاحتفاظ بها في ظل تحولات تقودها التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتُظهر نتائجه أين تقف الدولة في بناء رأس مال بشري قادر على الابتكار وقيادة الاقتصاد.

وتعمل الجهات المعنية على تكثيف البرامج الوطنية المعنية بهذا الجانب وتحديث السياسات الجاذبة للمواهب لتعزيز القدرة التنافسية للبلد.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

كل تحسّن في هذا المؤشر يعني فرص أفضل، ومجالات أكثر، وشركات أقوى... وكلما زاد الاستثمار في التعليم والتدريب وجذب الكفاءات، كانت النتائج التي نجنيها أعظم وأكبر

تحسّن · تراجع · ثبات- تحسن طفيف

متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة

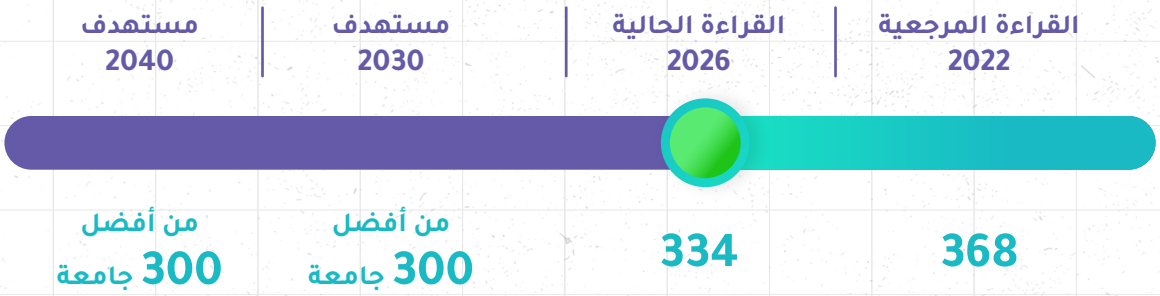

يُبيّن هذا المؤشر عدد الجامعات العُمانية المُدرجة ضمن أفضل 500 جامعة في تصنيف QS، ومتوسط ترتيبها داخل هذه الفئة، في السابق، كانت جامعة السلطان قابوس هي الجامعة العُمانية الوحيدة بين أفضل 500.

اليوم، هناك خمس جامعات عُمانية في التصنيف العام.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

سنحصل على برامج تعليمية متميزة ومستوى تعليمي أفضل، ويحصل الخريجون على ميزة تنافسية أعلى. كما سيقدّم البحث العلمي حلولًا تطويرية لتحدياتنا المحلية والعالمية، وتتعزز سمعة الجامعات دوليًا.

أولويـة الصحة

مؤشر ليغاتوم للازدهار - ركيزة الصحة

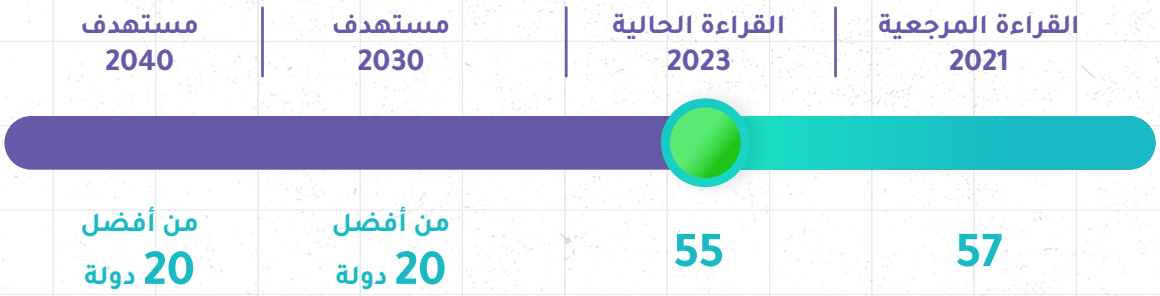

يقيس هذا المؤشر أداء القطاع الصحي اعتمادًا على عوامل مثل السلوكيات غير الصحية، والرعاية الوقائية، والصحة الجسدية والعقلية، ومتوسط العمر المتوقع.

الهدف المحدد هو وصول عُمان إلى المرتبة 20 بحلول عام 2030، مما يعني ارتفاع مستوى الصحة العامة بشكل ملموس.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

سيكون هناك عدد أكبر من الناس الأصحّاء في مجتمعنا، وتصبح النفقات الطبية أقل على الفرد والأسرة، كما أن القدرة على اكتشاف المرض مبكرًا ستجعل العلاج أسهل وأقل كلفة. سيسهم ذلك في الاقتصاد أيضًا، لأن الأصحّاء يستطيعون الإنتاجية أكثر، كما أن الممارسات الصحية السليمة ستكون هدفا يجنبنا الأمراض.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة

يقيس مؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة عدد السنوات التي يُتوقّع أن يعيشها الإنسان بصحة جيدة منذ ولادته، دون أمراض أو إعاقات تؤثر في جودة حياته. أي أنه لا ينظر فقط إلى كم سنة نعيش، بل إلى كم سنة نعيش بصحة. ويُعدّ هذا المؤشر مقياسًا مهمًا لجودة الرعاية الصحية في أي بلد، حيث تُظهر ارتفاعاته تحسّن الخدمات الصحية ونمط الحياة الصحي في المجتمع.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

عندما تتحسّن الصحة العامة، يستفيد المجتمع كثيرًا - إذ نعيش فترة أطول بصحة تامة، ويقل إنفاقنا على العلاج من الأمراض، ونستطيع العمل والاستمتاع بالحياة أكثر.

أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

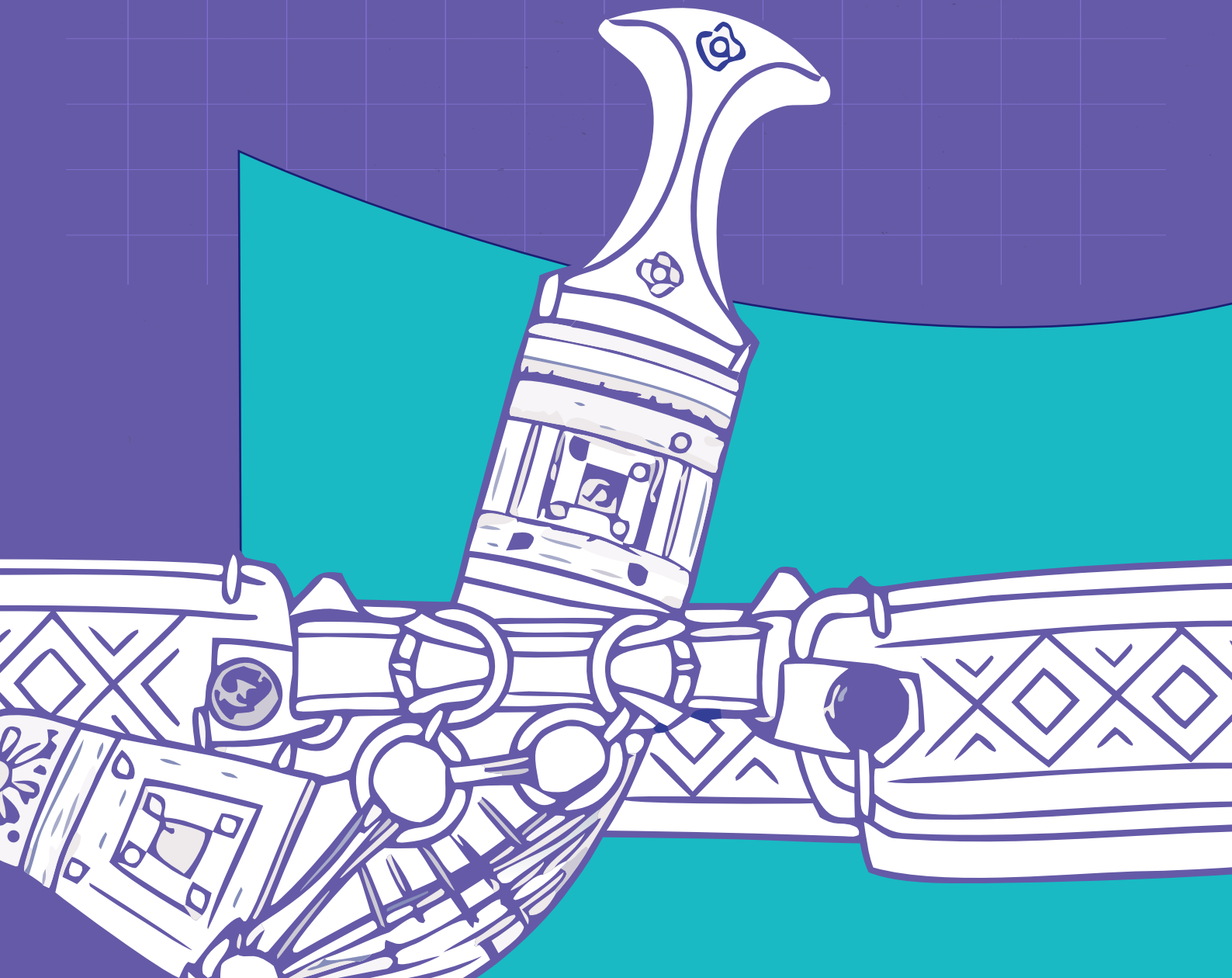

مؤشر ليغاتوم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي

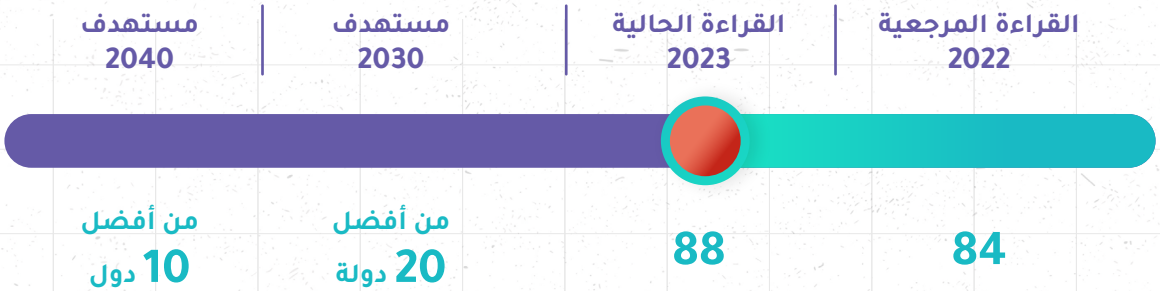

يقيس هذا المؤشر ركيزة رأس المال الاجتماعي من خلال عناصر مثل: العلاقات الأسرية والشخصية، والشبكات الاجتماعية، والثقة بين الناس، والثقة في المؤسسات، والمشاركة المجتمعية. بقيت قيمة مؤشر عُمان (53.1) دون تغيير للعام الرابع على التوالي، لكن ترتيب عُمان تراجع خلال هذه الفترة.

من المهم الإشارة إلى أن طريقة احتساب هذا المؤشر تتغيّر بين حين وآخر. على سبيل المثال، في عام 2021 كانت عُمان في المرتبة 33 (تصنيف جيّد)، لكن في التقرير الأخير انخفض الترتيب بعد إضافة عنصر جديد هو "التسامح الاجتماعي"، وهو عنصر قد لا ينسجم تمامًا مع بعض القيم العُمانية المستندة إلى المرجعية الإسلامية.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

مؤشر ليغاتوم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

تراجع ترتيب عُمان في المؤشر لا يعني أن المجتمع أصبح أضعف، بل إن طريقة التقييم هي التي تغيّرت. فالمجتمع العُماني ما زال يتمتّع بترابط قوي بين الناس، وثقة وتعاون كبيرين. لكن إضافة جزء جديد باسم "التسامح الاجتماعي" - الذي يتضمن معايير لا تناسب تمامًا قيم المجتمع العُماني أدت إلى انخفاض الترتيب قليلًا.

مؤشر "ليغاتوم" الاجتماعي مفيد أحيانًا لقياس تقدم المجتمع، لكنه ليس المعيار الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه. فهو يتغيّر باستمرار وقد يشمل معايير لا تناسب قيم عُمان. ووفق استطلاعات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عُمان، فإن أكثر من 90% من الناس متسامحون، وتتجاوز نسبة الترابط الاجتماعي بينهم 80%. هذا يدل على أن القيم المشتركة بين أفراد المجتمع ما زالت قوية ومتينة.

أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

مؤشر التقدم الاجتماعي

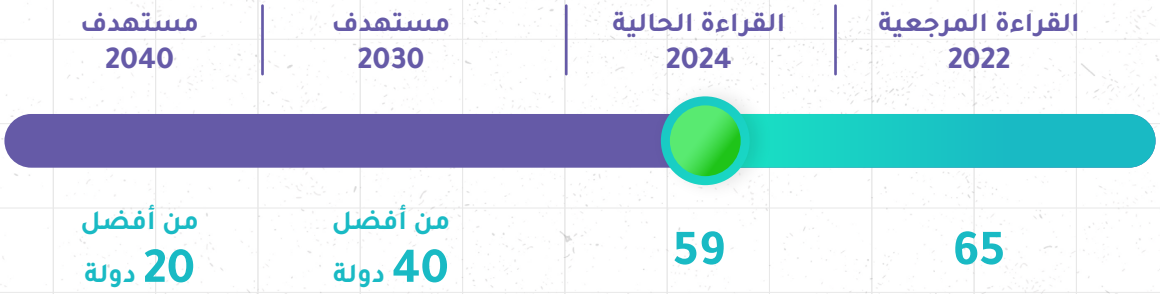

يقيس هذا المؤشر مدى تلبية الدولة لاحتياجات مواطنيها الأساسية وتحسين جودة الحياة. تقدم ترتيب عُمان في عام 2024 إلى المركز 59 بعد أن كان 68 في العام السابق.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

بشكل مبسّط، انعكس كل مشروع أو قرار أو خدمة على حياتنا اليومية في التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجاً.

تحسّن · تراجع · ثبات- تحسن طفيف

مؤشر التنمية البشرية

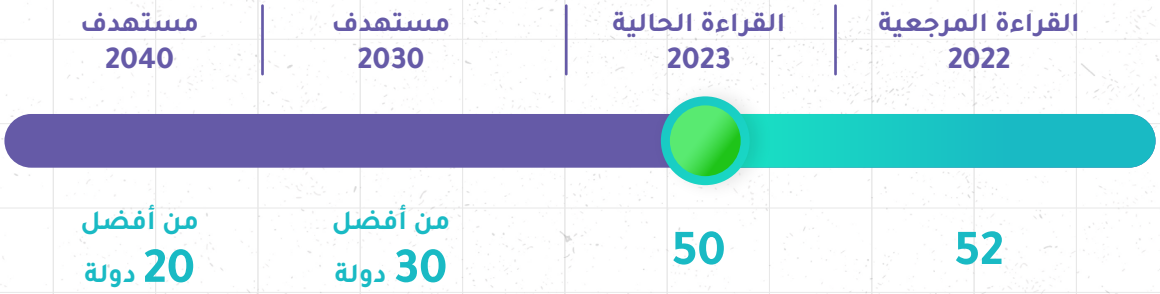

يقيس هذا المؤشـــر حياة الناس من خلال ثلاثة محاور: متوسط العـــمر المـــتوقع، والتعليم، ومستـــوى المعيشة. وتحسّن أداء سلطنة عُمان بفضل ارتفـــاع متوسط العـــمر المتوقع وتحسّن التعلـــيم. ورغم أن تقدّم التـــرتيب كان بطيئًا، فإن قيمة المؤشر تحسّنت بشكل جيد؛ ما يعني أن الوصول إلى مستوى متقدم أصبح ممكنًا جدًا.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

إن تحسّن مؤشر التنمية البشرية يعـني تحسّن حياتنا بشكل عام. فعلـى سبيل المـــثال، إذا ارتفع مستـوى التعليـم، سنحصل على فـرص عمل أفضـــل. وإذا تحسّنت الرعاية الصحية، سـيزيد متوسط العمر المتوقع وهكذا

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

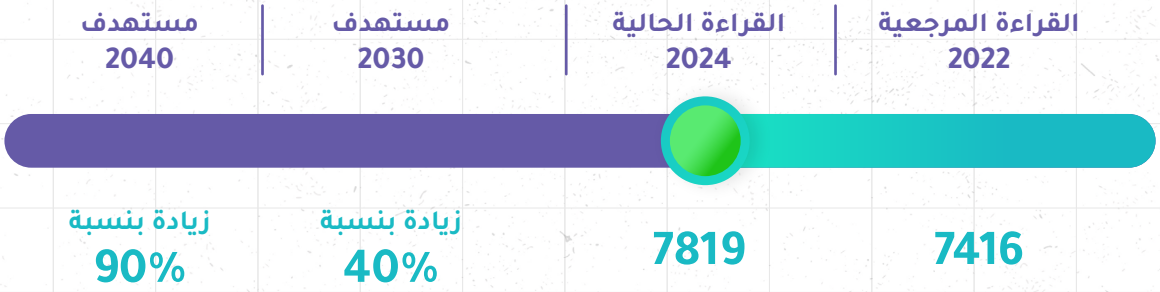

يقيس هذا المؤشر الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على إجمالي عدد السكان، وقد حقق المؤشر بالأسعار الجارية تحسنا بواقع (2.6%) مقارنة بخط الأساس المحدث.

كما حقق المؤشر بالأسعار الثابتة بناء على خط الأساس المعتمد في وثيقة الرؤية لعام 2017 تحسنا بمعدل 16.1%.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

تحسّن هذا المؤشر يعني تحسن مستوى جودة الحياة للأفراد، وفرص اقتصادية أوسع تساهم في استقرار الأسرة والمجتمع. كما يعكس قوة الاقتصاد وقدرته على تحقيق تنمية شاملة يشعر بها الجميع.

مؤشر تنمية الشباب

القراءة المرجعية 2020	القراءة الحالية 2023	مستهدف 2030	مستهدف 2040
52	33	من أفضل 40 دولة	من أفضل 30 دولة

يعكس هذا المؤشر تطوّر الشباب في عـــدة مجالات مثل التعليم والتقنـية والمهـــارات المستقبلـــية. تقـدّمت عُمان كثيرًا في التصنيف العالمي، وهذا يعني أن الجهود المعنيّة بالشباب نجحت إلى حد كبير، ولا بد من الاستمرار فيها لتحقيق أثر أكبر.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

ينعكس ذلك إيجاباً على المجتمع فبتنمـــية الشبـــاب وتمكينهـم، يتحقـــق دورهـــم المـــأمـــول ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع، وذلك عبـر توفيـــر بيئـة مستقرّة، وخدمات أساسية متطوّرة، وفرص تمكينية.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

ملخص محور الإنسان والمجتمع:

يركّز محور "الإنسان والمجتمع" على الغاية الأسمى: الإنسان نفسه – تعليمه، صحته، رفاهيته، وهويته.

وخلال السنوات الأخيرة، لمسنا تطوّرًا واضحًا في أغلب الجوانب التي تستهدفها رؤية عُمان 2040.

ففي التعليم والبحث العلمي، حققت جامعات عُمان مراكز متقدّمة، ودخل بعضها تصنيفات عالمية لأول مرة. وهذا يدل على تحسّن جودة التعليم ووجود اهتمام أكبر بتطوير الكفاءات والمهارات. ومع أن الطريق ما زال طويلًا لتعزيز الابتكار وربط التعليم بسوق العمل، فإن الجهود مستمرة لتقوية المناهج وتنمية قدرات الطلبة في العلوم والمهارات المستقبلية.

أما في الصحة، فقد تحسّنت الخدمات، وأُنشأت مستشفيات جديدة، وبدأت مشاريع كبيرة جديدة مثل المدن الطبية. أصبح وعينا الصحي أفضل، ونظامنا الصحي أقوى. ورغم تأثّر بعض المؤشرات بفترة كورونا، لكن الوضع الآن يتجه للأفضل، مع التركيز على استخدام التقنيات الحديثة وتحسين جودة الخدمات في مختلف المحافظات.

وفي الرفاه والحماية الاجتماعية، تم بناء نظام شامل يحمي كافة فئات المجتمع. وزادت الجهود المبذولة في دعم الشباب، وتمكين المرأة، وتحسين نوعية الحياة. الكثير من البرامج الاجتماعية اليوم توفّر الدعم بشكل أسرع وأوضح، ويشارك فيها المجتمع والقطاع الخاص.

أما في الهوية والمواطنة، فمجتمعنا العُماني مجتمع فخور بهويته، متماسك ومتعاون، نشعر فيه بترابط وتسامح دائم، وهذا يعكس القيم الأصيلة المترسخة فينا. ورغم أن بعض المؤشرات الدولية لا تعكس هذا تمامًا، إلا أن الواقع الذي نعيشه يثبت وجود روح وطنية متأصّلة فينا صغارًا وكبارًا.

بشكل عام، تمضي عُمان بثبات في طريق رؤية عُمان 2040 لبناء مجتمع متعلّم، مُنتج، صحي، معتز بهويته، وينعم بحياة كريمة.

المشاريع والإنجازات

أولوية التعليم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

ترتيب الجامعات:

حصول جامعة السلطان قابوس على المركز 334 عالميًا، وانضمام 5 جامعات عُمانية إلى تصنيف QS 2026.

تمويل البحث العلمي:

تمويل أكثر من 43 مشروعًا بحثيًا في الجامعات الخاصة.

تقويم المدارس:

تطبيق نظام وطني لتقويم أداء المدارس بمعايير واضحة ودقيقة.

رقمنة المناهج:

تحويل 46 كتابًا دراسيًا إلى صيغة رقمية تفاعلية خلال عام 2025.

المسارات الدراسية:

فتح المسار المهني والمسار التقني لطلاب الصفين الحادي عشر والثاني عشر لربط الدراسة بسوق العمل.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

تقدّم منظومة تعليم حديثة ترفع جودة التدريس، وتزيد إنتاج المعرفة والابتكار، وتطوّر مهارات الطلبة رقميًا ومهنيًا. كما أن تقويم المدارس يوجّه الجهود نحو نتائج قابلة للقياس، ورقمنة المناهج تجعل المحتوى مواكبًا لعصر التقنية.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

ينعكس ذلك في فرص توظيف أعلى للخريجين، وتقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وتوسّع الشراكات البحثية والصناعية التي تتحول إلى منتجات وشركات ناشئة. كما يرفع ثقة المجتمع والمستثمرين مع تحسّن تصنيف الجامعات وأداء المدارس.

المشاريع والإنجازات
أولوية الصحة

تشريع صحي حديث:
إصدار قانون الصحة العامة.

توسّع خدمي:
افتتاح 10 مؤسسات صحية جديدة.

تطوير القائم:
تجديد وتوسعة 21 مؤسسة صحية قائمة.

مدن طبية متخصصة:
افتتاح المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية وإنشاء المدينة الطبية الجامعية.

إنجاز نوعي:
إجراء أول عملية زراعة قلب من متبرع متوفى دماغيًا.

خدمات رقمية:
تفعيل العيادات الافتراضية وحجز المواعيد عن بُعد.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

توفر طاقة استيعابية أكبر وخدمات صحية أكثر تخصصًا داخل عُمان، وتُيسّر الوصول للتشخيص والعلاج، وتضع إطارًا حديثًا للوقاية والصحة العامة. كما تدعم إدخال تقنيات طبية متقدمة وخدمات رقمية سهلة.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

تقلّل فترات الانتظار والتحويلات للخارج وتكاليف العلاج على الأسر، وترفع نسب التعافي بفضل التخصصات الدقيقة، وتتيح خدمة أفضل للمناطق البعيدة عبر الطب الافتراضي، ويترسّخ اطمئنان المجتمع بمنظومة صحية موثوقة.

المشاريع والإنجازات

أولوية المواطنة والهوية الوطنية والتراث والثقافة الوطنية

بنية ثقافية وطنية:
إنشاء مجمع عُمان الثقافي.

حضور دولي:
افتتاح قاعة عُمان في متحف الإرميتاج (سانت بطرسبورغ).

ذاكرة العالم:
إدراج «النونية الكبرى» لأحمد بن ماجد ضمن برنامج ذاكرة العالم.

تميّز تصميمي:
فوز عُمان بجائزة بينالي لندن للتصميم 2025

تراث عالمي:
تسجيل 5 مواقع عُمانية على قائمة التراث العالمي لليونسكو حتى نهاية 2024.

معرفة للناشئة:
تدشين الموسوعة العُمانية للناشئة.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

تحفظ التراث والذاكرة الوطنية، وتقدّم محتوى معرفيًا معاصرًا للأجيال، وتُعزّز صورة عُمان عالميًا عبر الدبلوماسية الثقافية، وتدعم الصناعات الإبداعية والسياحة الثقافية بإطار مؤسسي متين.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

تزيد حركة الزوار للمواقع والمتاحف مما يساهم في إيجاد وظائف في القطاع السياحي، وتغرس الاعتزاز بالهوية لدى الشباب، وتجذب شراكات واستثمارات إبداعية بفضل الحضور الدولي والجوائز العالمية، مما يعكس نموًا اقتصاديًا وثقافيًا مستدامًا.

المشاريع والإنجازات

أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

تسريع الخدمات:
تعجيل منح القروض السكنية وتحسين آليات تمويل الإسكان الاجتماعي.

مدينة السلطان هيثم:
تخصيص 5% من الوحدات لمستحقي المساعدات السكنية (نحو 1000وحدة).

أحياء متكاملة:
تخصيص 216 وحدة بقيمة تقارب 14.459 مليون ريال عُماني.

إجازات الأسرة:
تطبيق تأمين إجازات الأمومة والأبوة لجميع العاملين داخل عُمان.

برنامج "إسكان":
تمويل أكثر من 61 ألف أسرة خلال خمس سنوات وتقليص الانتظار إلى أقل من 6 أشهر.

مساحات للشباب:
التوسع في مراكز الشباب بالمحافظات بالشراكة مع القطاع الخاص.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

تؤمّن سكنًا ملائمًا ومستدامًا لآلاف الأسر بتمويل أسرع وأكثر عدالة، وتوفّر أحياء بخدمات متكاملة، وتساند الأسر حديثة الإنجاب بسياسات واضحة. كما تُهيّئ مساحات آمنة للشباب للتعلم والابتكار والرياضة.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

تزيد الاستقرار الاجتماعي وتحرّك قطاع البناء والخدمات وتولّد وظائف محلية، وترفع مشاركة المرأة في سوق العمل بفضل توفير بيئة وتشريعات ملائمة. كما تنمّي مهارات الشباب عبر أنشطة منظمة وهادفة.

الاقتصاد والتنمية
قلب الرؤية ومحركها

تهدف رؤية عُمان 2040 إلى جعل اقتصاد عُمان أقل اعتمادًا على النفط. وهذا يعني زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط.

واليوم، تشكّل القطاعات غير النفطية حوالي 72.5% من حجم الاقتصاد، فيما انخفضت مساهمة النفط إلى نحو 31.0% وقد شهدت قطاعات مثل الصناعة والزراعة وغيرها نموًا واضحًا. كما أن الدين العام في انخفاض واستقرار، والاستثمارات الأجنبية تتزايد بوتيرة سريعة. وتدعم هذا التحوّل إصلاحات وبرامج وطنية مثل تنويع ونزدهر واستدامة. كذلك تضع القيادة سياسات حكيمة لضمان أن الاستقرار الاقتصادي ليس مجرد شعار، بل واقع ملموس.

أولوية القيادة والإدارة الاقتصاديـــة

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

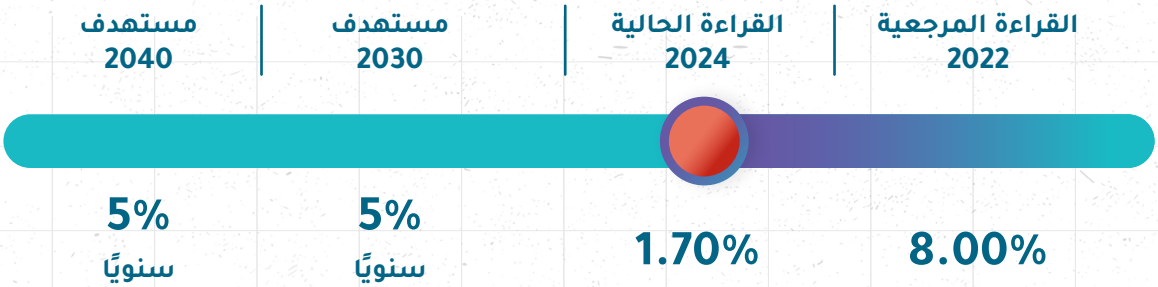

هو مقياس يوضح مقدار نمو أو تقلّص حجم الاقتصاد خلال سنة معينة، وذلك بعد استبعاد تأثير التضخم. فإذا كانت النسبة موجبة فهذا يعني أن الإنتاج والخدمات زادت (أي توسّع الاقتصاد)، أما إذا كانت النسبة سالبة فهذا يعني حدوث انكماش اقتصادي. ونظرًا لأن القطاعات الاقتصادية تختلف في أدائها، فمن المهم قراءة هذا المعدل مع تفاصيل كل قطاع. على سبيل المثال، قد ينخفض الناتج الإجمالي بسبب تراجع قطاع النفط رغم تحسّن القطاعات غير النفطية، لذلك ينبغي النظر إلى القطاعات النفطية وغير النفطية معًا لفهم الصورة الكاملة.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

عندما يكون النمو الاقتصادي مرتفعًا، ينعكس ذلك إيجابًا في إيجاد مزيد من فرص العمل، ونشاط أقوى للأعمال، وقدرة أكبر على تحسين الخدمات مثل التعليم والصحة والبنية الأساسية. أما في حالات تباطؤ الاقتصاد أو انكماشه، فهذا يعني فرص عمل أقل، وتباطؤ في نمو الدخل وفي حركة السوق. لذلك فإن متابعة هذا المؤشر مهمة لفهم الأثر المباشر لأداء الاقتصاد على حياتنا.

نسبة عجز/فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

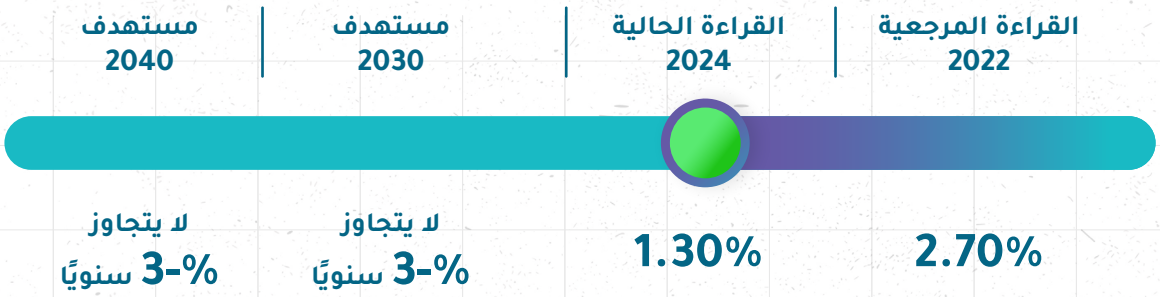

يقيس هذا المؤشر نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة مقارنة بحجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) سنويًا. فإذا كانت النسبة موجبة فهذا يعني وجود فائض في الموازنة، وإذا كانت سالبة فهذا يعني وجود عجز. في عُمان، حققت المالية العامة فائضًا يقارب 1.3% من الناتج المحلي للسنة الثالثة على التوالي (حوالي 540 مليون ريال عُماني)، وذلك بعد التعافي من عجزٍ بلغت نسبته 15.5% من الناتج في عام 2020 والتحول إلى فوائض في السنوات الأخيرة. وتهدف الرؤية إلى ضبط المالية العامة بحيث إذا حصل عجز في المستقبل لا يتجاوز نسبة -3% بحلول عام 2030.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

وجود فائض في الموازنة يعني استقرارًا ماليًا أكبر للدولة. فالفائض يتيح قدرة أفضل على خفض الدين العام وخدمة أقساطه، وكذلك تمويل التعليم والصحة والبنية الأساسية دون حاجة للاقتراض. كما يعزز الفائض ثقة المستثمرين ويحقق استقرارًا في الأسعار. في المقابل، يؤدي العجز المرتفع والمستمر إلى زيادة الحاجة للاقتراض وارتفاع تكلفة الدين، وقد يحدّ من الإنفاق على الخدمات أو يؤخر تنفيذ المشاريع. لذلك، فإن متابعة هذا المؤشر مهمة لأنه ينعكس مباشرةً على جودة الخدمات التي نحصل عليها، وعلى توفر فرص العمل، وعلى مجمل حياتنا اليومية.

نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك)

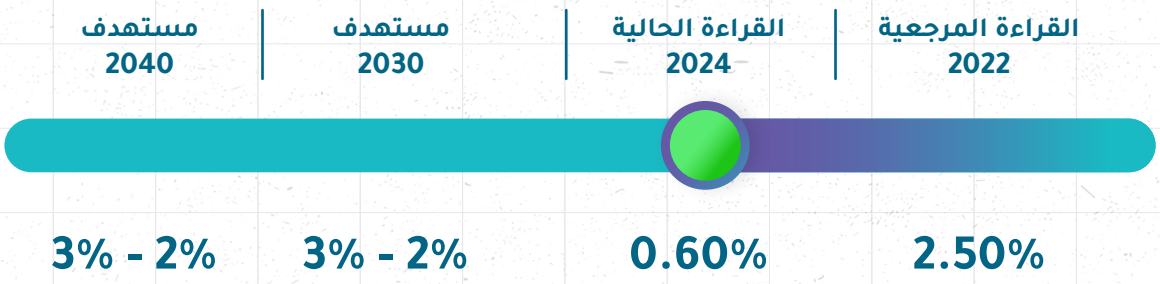

يقيس هذا المؤشر معدل التغير في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها الناس، أي معدل التضخم في الاقتصاد. عندما ترتفع نسبة التضخم كثيرًا، فهذا يعني أن الأسعار تزيد بسرعة. أما إذا كانت النسبة منخفضة جدًا أو سلبية، فهذا يعني أن الأسعار ثابتة تقريبًا أو ربما تنخفض. في عُمان، بلغ معدل التضخم حوالي 0.6% في عام 2024؛ وهو معدل أقل من نطاق التضخم الآمن الذي تستهدفه الرؤية (حوالي 2%-3%). وبشكل مبسّط، التضخم لدينا حاليًا منخفض وتحت السيطرة. لكن الوصول إلى هذا المستوى المنخفض جدًا قد يشير أيضًا إلى ضعف في الطلب أو تباطؤ في بعض الأنشطة الاقتصادية.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

التضخم المنخفض يعني أن الأسعار شبه مستقرة، وبالتالي نستطيع كأسر وأفراد شراء احتياجاتنا بسهولة. ولكن إذا استمر التضخم منخفضًا جدًا لفترة طويلة فقد يكون ذلك علامة على بطء في الدورة الاقتصادية وضعف في فرص الأعمال. وعلى النقيض، فإن التضخم العالي يضغط علينا ويقلل قدرتنا الشرائية. لذلك تسعى الدولة إلى إبقاء التضخم في نطاق معتدل يحافظ على استقرار الأسعار وفي الوقت نفسه يشجّع حركة ونمو الاقتصاد.

مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية

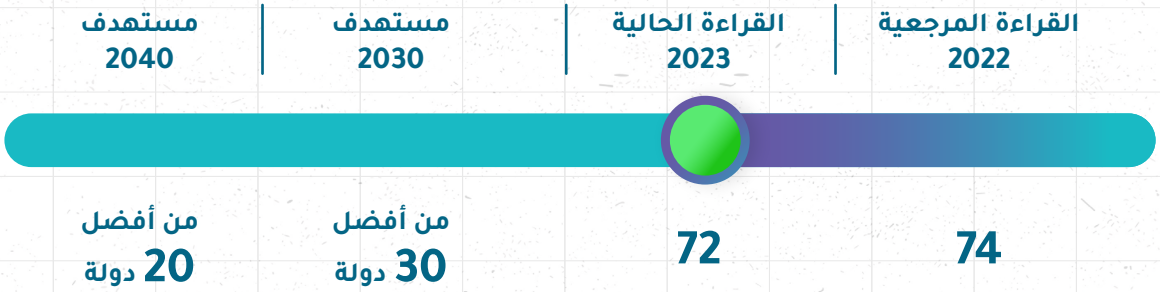

يقيس هذا المؤشر جودة البيئة التنظيمية في البلد. أي أنه يجيب على سؤال: هل القوانين والإجراءات واضحة وسهلة وتدعم نمو الأعمال والاستثمار؟ كلما كانت الأنظمة أكثر بساطة وعدالة واستقرارًا، حصلت الدولة على نتيجة أفضل في هذا المؤشر.

بالنسبة لعُمان، تحسّن ترتيبها في المؤشر من 74 إلى 72 عالميًا في عام 2023، مع بقاء قيمة المؤشر نفسها تقريبًا عند حوالي 0.43 وهذا يعني أن المستوى الفعلي للإجراءات والتنظيم لم يتغير كثيرًا. تجدر الإشارة إلى أن منهجية هذا المؤشر تجمع بيانات من عدة مصادر عالمية (منها تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي)، وتقيس مدى تعقيد الإجراءات والقيود غير الجمركية التي قد تؤثر على حركة الأعمال التجارية.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

تحسّن جودة البيئة التنظيمية ينعكس مباشرةً على حياتنا. فهو يعني إجراءات حكومية أسرع وأكثر وضوحًا لبدء مشروع جديد أو لإتمام المعاملات اليومية، كما يعني فرصًا أكبر للاستثمار وتوفير الوظائف. كذلك يؤدي التنظيم الجيد إلى أسعار وخدمات أفضل نتيجة زيادة المنافسة بين الشركات. أما إذا كانت القوانين معقدة أو غير مستقرة، فإن ذلك يزيد الكلفة على الشركات ويؤخر إنجاز المعاملات، وبالتالي يلمس الجميع هذه الآثار السلبية. لذا فإن الاستمرار في تبسيط الإجراءات وتثبيت القواعد التنظيمية يعني حياة أسهل لنا وبيئة أعمال أكثر نشاطًا.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

توافر قيادة اقتصادية فعّالة

يقيس هذا المؤشر مدى وجود قيادة اقتصادية فعّالة وواضحة تقوم بتنسيق السياسات والقرارات بين مختلف الجهات المعنية بالاقتصاد (مثل الجهات المالية والاقتصادية والتشريعية وغيرها)، وتضمن اتساق هذه السياسات وسرعة الاستجابة للتغيرات. وبشكل مبسّط، كلما وُجدت جهة أو لجنة اقتصادية ذات رؤية موحدة تقود دفة الاقتصاد، وتجمع الجهات المختلفة حول أولويات واضحة وتتابع التنفيذ، كان أداء الاقتصاد أكثر استقرارًا ووضوحًا بالنسبة للمستثمرين وللمجتمع.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

وجود قيادة اقتصادية فعّالة ينعكس بشكل مباشر على حياتنا. فهذا يؤدي إلى قرارات أسرع وأكثر وضوحًا، وإلى وجود خطط اقتصادية رصينة، وإدارة أفضل للميزانية وضبط الأسعار وإتاحة الفرص، مما يمنح المستثمرين ثقة أكبر ويوفر مزيدًا من فرص العمل، ويقلّل التخبط وتضارب القرارات بين الجهات. باختصار، القيادة الاقتصادية الفعّالة تعني اقتصادًا أكثر وضوحًا واستقرارًا، ومسارًا أكثر طمأنينة لحياتنا وأعمالنا.

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

مؤشر التطوير الاقتصادي

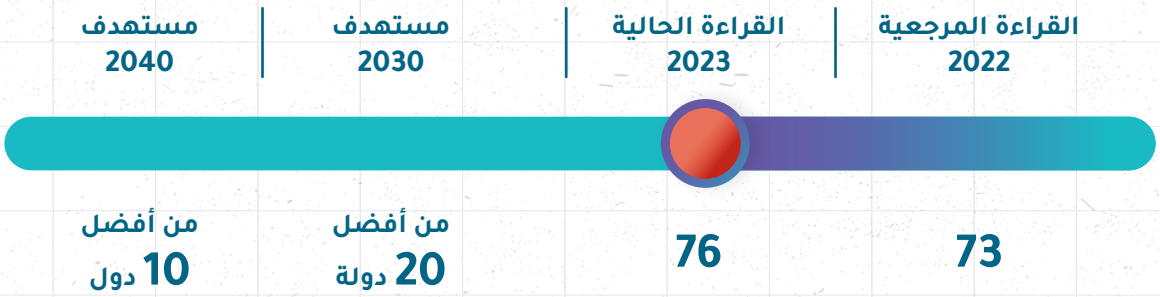

يقيس هذا المؤشر قوة الاقتصاد وتقدّمه من خلال تقييم عدة جوانب؛ منها مدى تطوير المنتجات المحلية، ومدى ترابط القطاعات المختلفة، ومستوى إنتاجية الاقتصاد مقارنة بالدول الأخرى. كما ينظر المؤشر إلى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وكيفية تعاون المؤسسات المختلفة لزيادة المعرفة والدخل.

في الفترة الأخيرة، كان أداء عُمان في هذا المؤشر مستقرًا نسبيًا، لكنه شهد تراجعًا في عام 2023؛ حيث تراجع ترتيب عُمان من 73 إلى 76 وتراجعت قيمة المؤشر من -0.20 إلى -0.25. وتتغير أرقام هذا المؤشر باستمرار، مما يجعل تتبّع التغيرات على مر السنوات أمرًا صعبًا.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

عندما يتراجع أداء هذا المؤشر الاقتصادي، يكون الاقتصاد أقل نشاطًا مما يؤثر سلبًا على المجتمع؛ فقد تقلّ فرص العمل، وربما تنخفض جودة الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، أما تحسّن المؤشر وارتفاعه فيعني العكس تمامًا: اقتصاد أكثر نشاطًا، المزيد من فرص العمل، تحسّن في الخدمات الأساسية.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي
(مساهمة القطاعات غير النفطية)

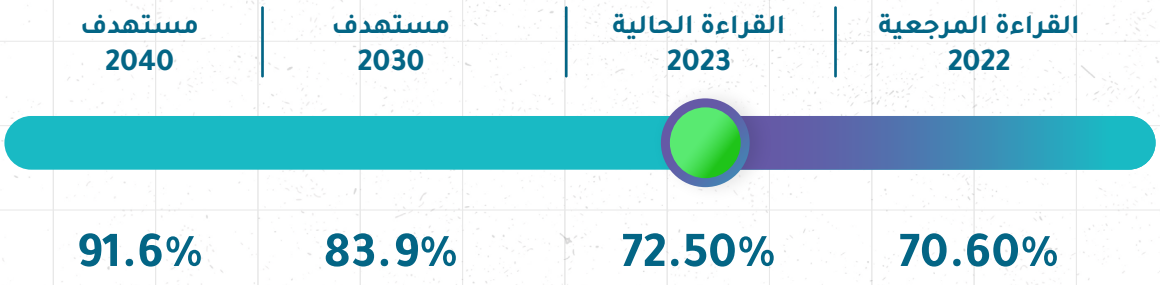

ركّزت سلطنة عُمان جهودها على بناء اقتصاد متنوع، وذلك من خلال تنمية قطاعات أخرى غير النفط مثل الصناعة والزراعة والسياحة واللوجستيات والخدمات وغيرها. كما تسعى إلى تحقيق التوازن في الإنفاق، وتقليل حجم الدين، والحصول على دخل من مصادر متعددة غير نفطية.

الهدف من هذه الجهود هو بناء اقتصاد أقوى وأكثر أمانًا. أي أنه إذا تعرض قطاع النفط لأي تراجع في المستقبل، لا يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

بكل بساطة، تتمثل فكرة التنويع الاقتصادي في تجنب الاعتماد على النفط وحده، وتنمية قطاعات اقتصادية أخرى، الهدف هو زيادة الدخل من مصادر غير نفطية. بهذه الطريقة، إذا تقلبت الأسعار أو حدثت صدمات في سوق النفط، لا يتعرض اقتصادنا لضرر كبير. هذا التنويع يجعل الاقتصاد أكثر أمانًا ويقويه على المدى الطويل، وهو ما ينعكس إيجابًا على استقرار حياتنا.

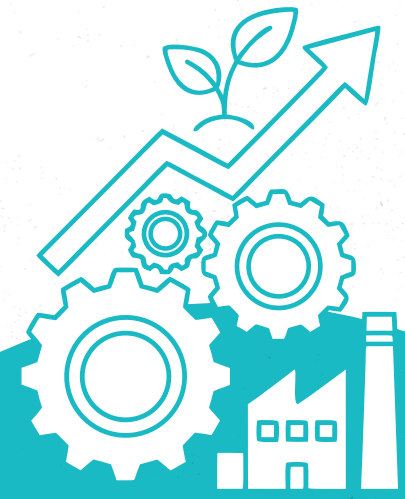

نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

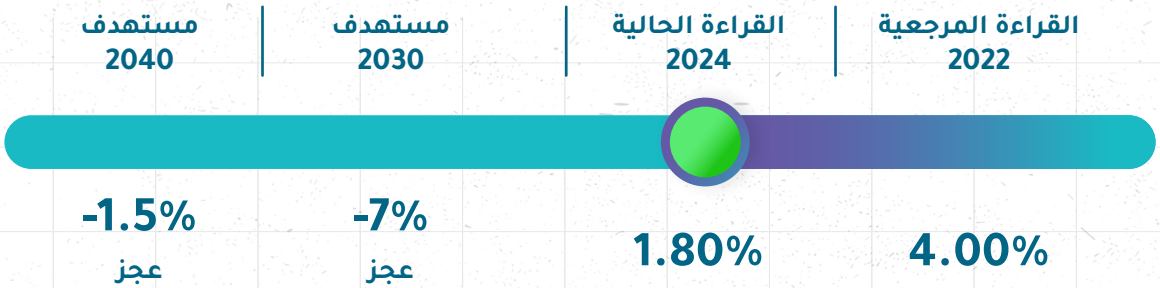

يبين هذا المؤشر ميزان تعامل عُمان مالياً مع العالم الخارجي. فهو يوضح ما إذا كانت عائدات صادراتنا (سواء النفطية أو غير النفطية بما فيها الخدمات) كافية لتغطية مدفوعاتنا للواردات والتزاماتنا تجاه الخارج أم لا. إذا كانت النسبة موجبة فهذا يعني أن لدينا فائضًا في الحساب الجاري (أي أننا نحقق إيرادات تفوق المدفوعات ونكوّن احتياطيات مالية تزيد من قوتنا المالية)، أما إذا كانت النسبة سالبة فهذا يعني وجود عجز في الحساب الجاري (أي أننا نحتاج إلى تمويل خارجي لتغطية هذا النقص).

بالنسبة لعُمان، بعد فترة من العجز في الحساب الجاري خلال جائحة كورونا، تحسّن هذا الميزان نتيجة ارتفاع الصادرات وتحسّن أسعار النفط آنذاك. ثم عاد الميزان إلى مستويات أكثر اعتدالًا مع تراجع بعض الإيرادات لاحقًا. وهذا يدل على أن قيمة هذا المؤشر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط وحجم الصادرات غير النفطية.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

وجود فائض في الحساب الجاري يعني قوة واستقرارًا اقتصاديًا خارجيًا أكبر للبلد. فذلك يرتبط بعملة محلية أكثر ثباتًا، واحتياطيات نقد أجنبي أعلى، وثقة أكبر لدى المستثمرين العالميين في اقتصادنا. هذه العوامل الإيجابية تنعكس على فرص العمل (بفضل سهولة تمويل المشاريع) وعلى كلفة الواردات (بفضل استقرار العملة). في المقابل، العجز المرتفع والمستمر في الحساب الجاري يزيد الحاجة إلى الاقتراض من الخارج وقد يضغط على سعر صرف العملة المحلية ويرفع الأسعار. لذلك، فإن تنويع صادرات البلد - كزيادة الصادرات الصناعية والسياحية واللوجستية والخدماتية - يقلّل من التقلبات الاقتصادية ويجعل اقتصاد البلد وحياة المواطنين أكثر أمانًا واستقرارًا.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
31.60%	29.50%	34%	25%

يقيس هذا المؤشر نسبة الإنفاق الحكومي إلى حجم الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية). ارتفاع هذه النسبة يعني أن الحكومة تنفق مبلغًا كبيرًا مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، بينما انخفاض النسبة يعني أن الحكومة تضبط إنفاقها أو أن الاقتصاد ينمو بوتيرة أسرع بحيث تقل نسبة الإنفاق الحكومي فيه.

في عُمان، انخفضت هذه النسبة من حوالي 44.3% في عام 2020 إلى نحو 29.7% في عام 2024 (مع ملاحظة أنها كانت 27.7% في عام 2023، أي أن هناك ارتفاعًا طفيفًا حدث في 2024 مقارنة بالعام السابق). هذا التراجع في نسبة الإنفاق الحكومي يتماشى مع توجهات رؤية عُمان 2040 التي تهدف للوصول بهذه النسبة إلى حوالي34% بحلول عام 2030 ثم 25% بحلول عام 2040، بما يعنيه ذلك من إنفاق حكومي أكثر كفاءة ونمو أكبر في حجم الاقتصاد الوطني.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

النسبة المتوازنة للإنفاق الحكومي تعني استدامة مالية أفضل للدولة. فمن خلال ضبط الإنفاق، تقل حاجة الدولة للاقتراض وتخفّ أعباء الدين، وتتوافر موارد أكثر يمكن توجيهها لتحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية الأساسية أو لاستثمارها في مشاريع تنموية تحفّز الاقتصاد. إذا ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي كثيرًا واستمرّت مرتفعة لمدة طويلة، قد يؤدّي ذلك إلى ضغط على الموازنة وارتفاع الدين العام. وفي المقابل، إذا انخفضت النسبة كثيرًا دون إيجاد بدائل لتعويض الإنفاق، فقد يؤثر ذلك سلبًا على جودة الخدمات المقدمة. وبالتالي فإن المهم ليس حجم الإنفاق الحكومي فقط، بل كيفية الإنفاق بالشكل الذي يعزز جودة حياتنا ويوفر المزيد من الفرص.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

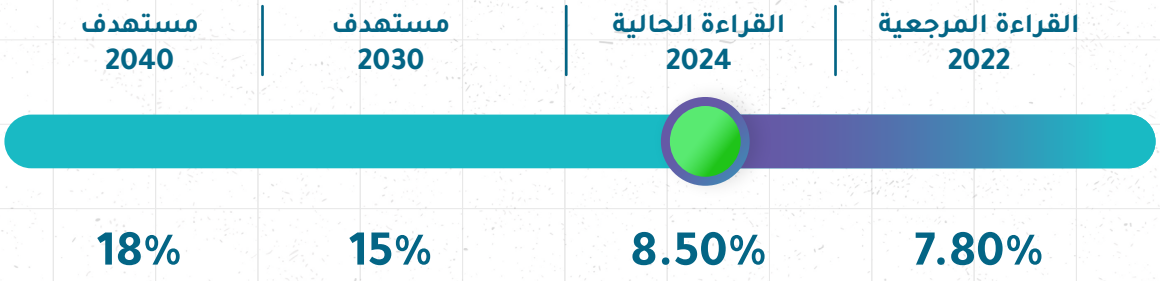

يقيس هذا المؤشر حجم الإيرادات الحكومية المحصلة من المصادر غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كلما ارتفعت هذه النسبة، كان ذلك دليلًا على أن الدولة تحصل على دخل أكبر من مصادر أخرى غير النفط، مثل الرسوم والضرائب والعوائد من قطاعات الخدمات، والصناعة، والسياحة، وغيرها.

في عُمان، استقرت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة عند مستوى يتراوح بين 8% - 9%. فعلى سبيل المثال، بلغت النسبة حوالي 8.66% في عام 2023 ثم 8.53% في عام 2024. هذا يشير إلى أداء ثابت نسبيًا، لكنه يؤكد في الوقت نفسه الحاجة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية، وذلك من خلال نمو أكبر للقطاعات غير النفطية وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية يعني أن الاقتصاد الوطني أصبح أكثر تنوعًا واستقرارًا وأقل اعتمادًا على النفط. وهذا ينعكس إيجابًا في قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية الأساسية بشكل مستدام ومستقر، كما يعني إيجاد فرص عمل أوسع في العديد من القطاعات غير قطاع النفط. أما إذا بقيت هذه النسبة منخفضة، فسيظل اقتصادنا أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط مما قد يهدد الاستدامة المالية على المدى الطويل. لذلك، فإن تطوير القطاعات غير النفطية وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية يسهمان مباشرةً في تعزيز جودة حياتنا واستقرار اقتصادنا.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

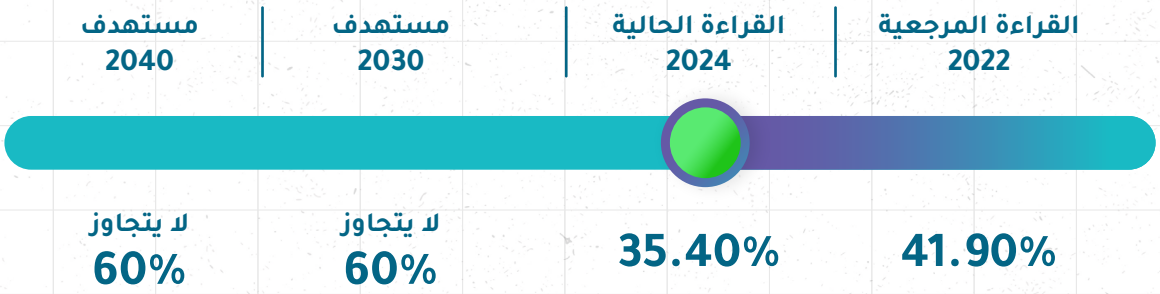

يقيس هذا المؤشر حجم الدين العام للدولة مقارنة بحجم اقتصادها الكلي (الناتج المحلي الإجمالي). فإذا كانت نسبة الدين العام منخفضة فذلك يعني قدرة أفضل للدولة على تحمل الديون والتحكم بها، بينما النسبة المرتفعة تعني عبئًا أكبر قد يحدّ من المرونة المالية.

في عُمان، ارتفعت هذه النسبة في عام 2020 نتيجة الظروف الاقتصادية، لكنها عاودت الانخفاض بشكل مستمر حتى وصلت إلى نحو 35.5% في عام 2024 بعدما كانت حوالي 37.6% في عام 2023. هذا الاتجاه إيجابي جدًا، ويعكس نجاح الحكومة في ضبط الإنفاق واستخدام الفوائض المالية لتخفيض حجم الدين العام.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

انخفاض الدين العام كنسبة من حجم الاقتصاد يعني استقرارًا ماليًا أكبر للدولة. فعندما يكون الدين أقل، تنخفض تكاليف خدمة هذا الدين (مثل فوائد القروض)، وتتوافر مساحة مالية أكبر لتوجيه الأموال نحو تطوير خدمات التعليم والصحة والبنية الأساسية بدلًا من دفع فوائد الديون. كما أن مستوى الدين المنخفض يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي ويقلّل من مخاطر التعرض لأزمات مالية مفاجئة.

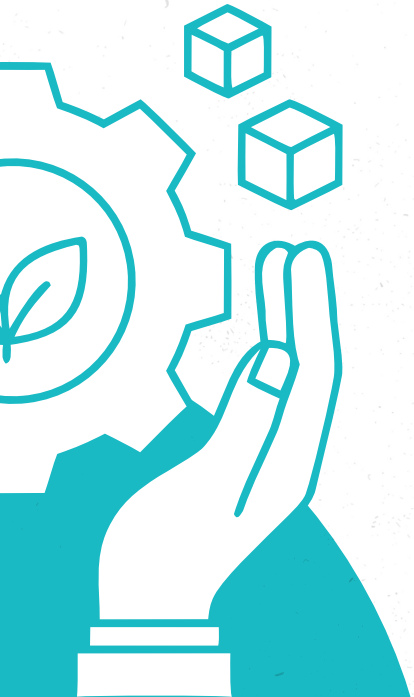

أولوية سوق العمل والتشغيل

نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص

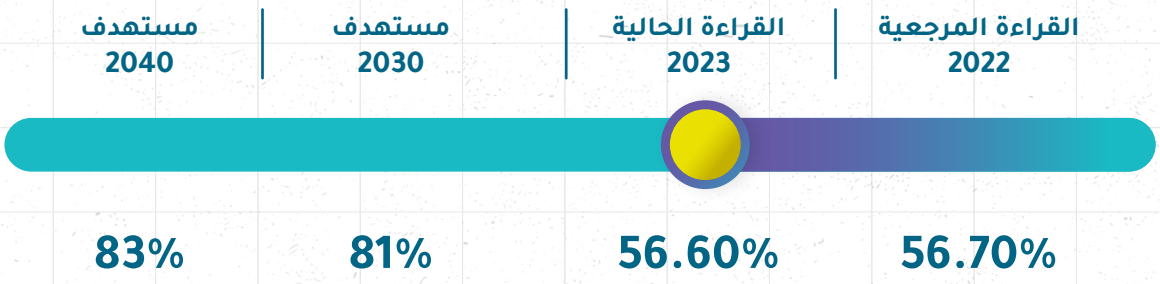

يقيس هذا المؤشر نسبة القوى العاملة الماهرة (مثل الاختصاصيين والفنيين وأصحاب المهارات المهنية) من إجمالي العاملين في القطاع الخاص. كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرًا على أن سوق العمل أكثر كفاءة ويضم مهارات عالية.

في عُمان، ظلت هذه النسبة مستقرة نسبيًا خلال السنوات الأخيرة بين 56% و58%. فقد بلغت حوالي 56.6% في عام 2024 مقارنة بـ 56.2% في عام 2023، وهو تحسّن طفيف. ورغم ذلك، فإن النسبة الحالية ما زالت أدنى من المستوى الذي تستهدفه الرؤية (نحو 81% في عام 2030 و 83% في عام 2040).

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

ارتفاع نسبة العمالة الماهرة في سوق العمل يعني أن الخدمات التي نحصل عليها ستكون أفضل جودة، وأن إنتاجية اقتصادنا أعلى، إضافة إلى توفر فرص عمل أكثر تخصصًا لأبنائنا وبناتنا. كما أن وجود عمالة ذات مهارات عالية يجذب مزيدًا من الاستثمارات إلى البلد ويؤدي إلى إيجاد وظائف جديدة. في المقابل، إذا بقيت النسبة منخفضة فهذا يعني اعتمادًا أكبر على وظائف منخفضة المهارة والدخل، مما يضعف تأثير النمو الاقتصادي على تحسين جودة حياتنا. لذلك، فإن الاستثمار في التعليم والتدريب الفني والمهني، والاعتماد على الكفاءات الوطنية، سينعكس مباشرةً على رفع مستوى الدخل، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز نمو الاقتصاد بشكل عام.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

معدل نمو إنتاجية العمالة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
-6.10%	2.40%	1-2%	2-3%

يقيس هذا المؤشر التغير السنوي في إنتاجية العامل الواحد؛ أي كم تغير (بالزيادة أو النقصان) متوسط ما ينتجه كل عامل خلال السنة، بعد ضبط الأرقام وفق تأثير التضخم. حيث أن ارتفاع المؤشر يعني أننا أصبحنا ننتج أكثر بنفس عدد العمال بفضل تحسين المهارات أو التنظيم أو استخدام تقنيات جديدة، أما انخفاضه فيعني تراجع الإنتاجية.

بالنسبة لعُمان، كان معدل نمو إنتاجية العمالة لدينا سلبيًا في عام 2022 حوالي -6.1%، وكذلك في 2023 حوالي - 5.6%. ثم تحوّل إلى الجانب الإيجابي في عام 2024 ليصل إلى حوالي 2.4%. هذا التحول الإيجابي يشير إلى تحسّن جيد بعد فترة تباطؤ سابقة، لكن المحافظة على ذلك تتطلب استمرار الجهود في رفع مهارات العاملين، وتحسين أساليب وإدارة العمل، وتوسيع استخدام التقنية في مختلف القطاعات.

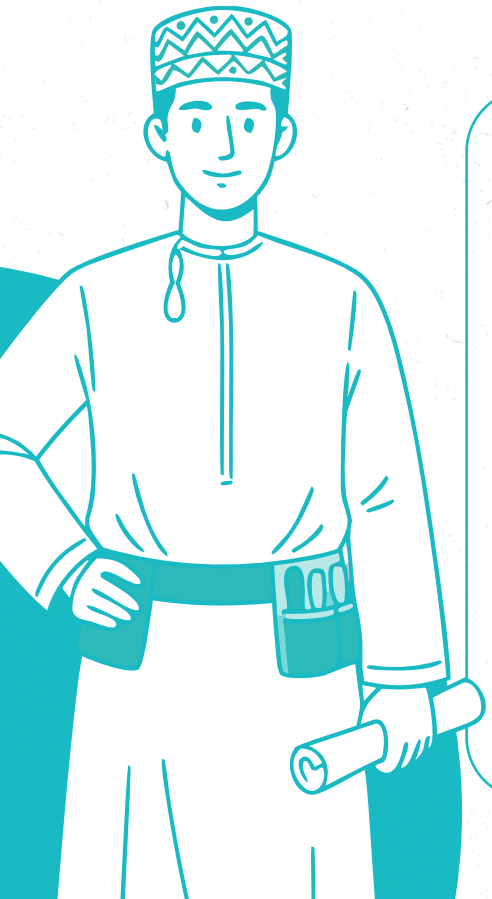

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

زيادة إنتاجية العمال تعني على المدى المتوسط دخل أفضل وفرص عمل أكثر عددًا وجودة. كما تؤدي الإنتاجية العالية إلى استقرار أكبر في الأسعار لأن تكلفة الإنتاج تنخفض نسبيًا، وإلى شركات أقوى قادرة على المنافسة وإيجاد وظائف جديدة بمستوى أعلى. في المقابل، انخفاض الإنتاجية يشكّل ضغطًا على مستويات الأجور وقد يحدّ من قدرة الشركات على التوسع وتوليد فرص العمل، مما ينعكس سلبًا على الاقتصاد وعلينا. لذا فإن الاستثمار في التعليم والتدريب الفني المستمر، والتحول الرقمي في الأعمال، وتبسيط الإجراءات، كلها عوامل مهمة تؤدي إلى رفع الإنتاجية وبالتالي تحسين جودة حياتنا وتعزيز نمو الاقتصاد.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص

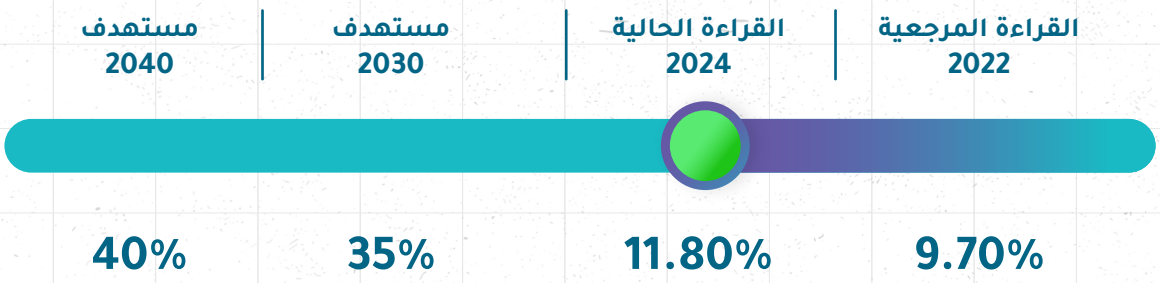

يقيس هذا المؤشر نسبة العُمانيين الشاغلين للوظائف الجديدة التي يستحدثها القطاع الخاص كل سنة. وارتفاع هذه النسبة يعني أن العُمانيون يحصلون على جزء أكبر من الفرص الوظيفية الجديدة.

في السنوات الأخيرة، تتجه هذه النسبة نحو الارتفاع التدريجي. ففي عام 2023 كانت حوالي 10.5% وازدادت إلى نحو 11.8% في عام 2024. يعد هذا تقدمًا جيدًا، لكنه ما زال أقل بكثير من مستهدفات الرؤية التي تسعى لرفع هذه النسبة إلى 35% في 2030 ثم 40% في 2040. ومن المتوقع أن تستمر النسبة في الارتفاع مع توسّع قطاعات إنتاجية وخدمية قادرة على استيعاب المزيد من القوى العاملة الوطنية ذات المهارات المناسبة.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

ارتفاع حصة العُمانيين في الوظائف الجديدة يعني أن المزيد من أبناء عُمان يحصلون على فرص عمل، وفرص العمل هذه تكون في العادة جيدة وأكثر استقرارًا مما يعزز دخل أسرنا. كما يزيد هذا الارتفاع من ثقتنا كمجتمع بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في توفير فرص العمل. وللوصول إلى النسب المستهدفة، نحتاج إلى تكثيف التدريب المتخصص للشباب العُماني، وتقديم حوافز للشركات لتوظيف العُمانيين، بالإضافة إلى توسيع وتنويع القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي تولد فرص عمل جديدة.

أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

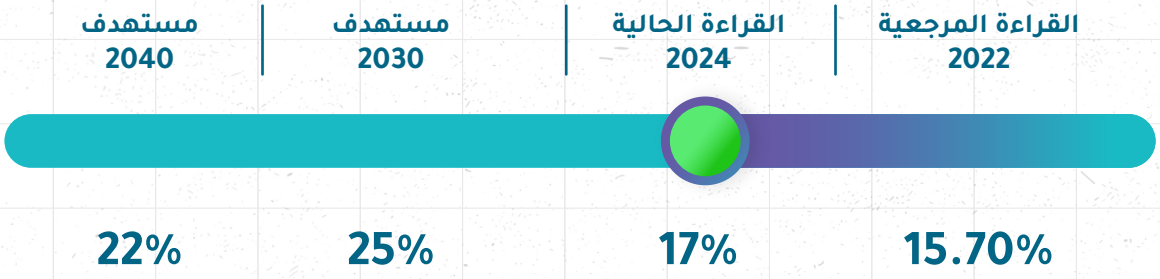

يقيس هذا المؤشر نسبة استثمارات القطاع الخاص المحلي مقارنة بحجم الاقتصاد الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي). كلما ارتفعت هذه النسبة، كان ذلك مؤشرًا على أن القطاع الخاص يؤدي دورًا أكبر في نمو الاقتصاد، بدلاً من الاعتماد على الإنفاق الحكومي.

في عُمان، تبلغ هذه النسبة حاليًا حوالي 17%، وقد شهدت تحسنًا تدريجيًا على مدى السنوات الثلاث الماضية. إذ نما حجم الاستثمارات الخاصة فعليًا بمعدل يقارب 8% سنويًا خلال الفترة 2021-2024. وتستهدف رؤية عُمان 2040 رفع نسبة استثمار القطاع الخاص إلى نحو 25% بحلول عام 2030. تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يحتسب قيمة المشاريع الجديدة إلا بعد أن تدخل مرحلة الإنتاج الفعلي؛ لذلك قد لا يظهر أثر الاستثمارات الكبيرة الجارية فورًا في نسبة هذا المؤشر إلا بعد مرور بعض الوقت.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار يعني توفّر المزيد من الوظائف المتنوعة، وارتفاع مستوى المنافسة، ما يؤدي إلى جودة أعلى في الخدمات والمنتجات، كما يعني جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تثق بوجود قطاع خاص قوي في البلد. إضافة إلى ذلك، كلما زاد استثمار القطاع الخاص قلّ الضغط على الموازنة العامة للدولة، فتتمكن الحكومة من توجيه موارد أكثر نحو قطاعات الخدمات الحيوية كالتعليم والصحة والبنية الأساسية. أما إذا ظلت نسبة استثمارات القطاع الخاص منخفضة، فسيكون توليد الوظائف الجديدة أبطأ وسيزداد الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمحرك للاقتصاد. لذلك فإن دعم بيئة الأعمال لتكون جاذبة وسهلة للمستثمرين، وتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية - كلها أمور تنعكس بشكل مباشر على زيادة الفرص الاقتصادية.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
6.50%	11.10%	7%	10%

يقيس هذا المؤشر نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلد مقارنة بحجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي). بعبارة أخرى، يبيّن مدى جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب من حيث حجم الأموال التي يدخلونها إلى البلاد نسبةً إلى حجم اقتصادها.

في عام 2024، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عُمان بنحو 18% مقارنة بالعام السابق، حيث ازداد من 25.5 مليار ريال عُماني إلى 30.1 مليار ريال عُماني. وبذلك شكّلت الاستثمارات الأجنبية حوالي 11.1%من الناتج المحلي في 2024. وبشكل عام، كان متوسط هذه النسبة خلال الفترة 2021-2024 قرابة 10.1%، وهو رقم أعلى من الحد الأدنى المستهدف في رؤية عُمان 2040 لهذه الفترة (والذي كان7% كمؤشر استرشادي).

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر يدل على أن هناك مشاريع جديدة تدخل البلاد، مما يعني توفير فرص عمل أكثر للمواطنين، بالإضافة إلى نقل خبرات وتقنيات حديثة إلى الاقتصاد المحلي. كما يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، ويعزز ثقة العالم باقتصاد عُمان، ويساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المتوفرة محليًا بفضل زيادة المنافسة. لذلك فإن تسهيل الإجراءات للمستثمرين، وتحسين البنية الأساسية (مثل الموانئ والمطارات والخدمات اللوجستية)، واستقرار القوانين والسياسات، كلها عوامل أساسية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تعود فائدتها المباشرة علينا كمجتمع في صورة فرص وخدمات أفضل.

مؤشر تركّز المنتجات الصادرة

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
117	119	من أفضل 30 دولة	من أفضل 10 دول

يبيّن هذا المؤشر ما إذا كانت صادرات البلد متنوعة وتعتمد على عدة منتجات مختلفة، أم أنها مركزة بشكل كبير في عدد محدود من السلع. فلو كان معظم ما نصدّره محصورًا في منتج أو اثنين (كأن يكون النفط هو السلعة الوحيدة مثلاً)، فإن الاقتصاد يكون عرضة للمخاطر. أما إذا كانت لدينا مجموعة واسعة من المنتجات التي نصدّرها، فإن الاقتصاد يكون أكثر أمانًا. فعدم تنوع الصادرات يشكل خطرًا فإذا حدث أي تراجع في الطلب على منتج رئيسي واحد، ستتأثر الإيرادات المالية والاقتصاد بشكل كبير.

بحسب البيانات المتاحة لعام 2024، جاءت سلطنة عُمان في المرتبة 119 من بين 219 دولة في مؤشر تنوع الصادرات، ولم يطرأ تغيير يُذكر على هذا المؤشر خلال السنوات الأربع الأخيرة، مما يشير إلى أن مستوى التنوع في الصادرات ظل ثابتًا تقريبًا في تلك الفترة.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

إذا كانت صادرات الدولة مركزة في منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، ثم انخفض الطلب العالمي على هذا المنتج أو تعرض لأزمة، فإن ذلك سيؤثر على أداء الاقتصاد، وتقل فرص نجاح المشاريع الجديدة. أما عندما يتم تنويع الصادرات في مجالات متعددة، فإن ذلك يزيد من الأمان الاقتصادي ويقلّل المخاطر التي قد نتعرض لها. التنويع يعني أن عُمان تصدّر مجموعة أوسع من المنتجات وهذا يوفّر حماية أفضل للاقتصاد ولحياتنا من التقلبات المفاجئة في الأسواق العالمية.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

مؤشر الحرية الاقتصادية

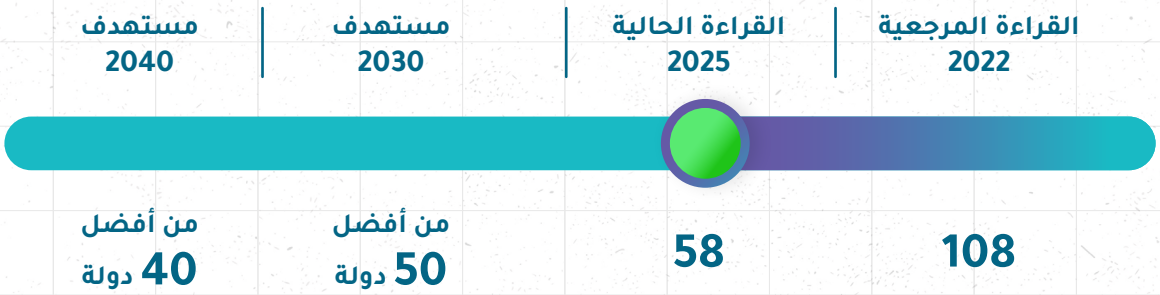

اعتمدت رؤية عُمان 2040 مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage العالمية كمقياس لأداء البيئة الاقتصادية في عُمان، وذلك بعد أن توقف إصدار المؤشر السابق الذي كانت تعتمد عليه (مؤشر معهد Fraser) في عام 2021. منذ اعتماد المؤشر الجديد، بدأت عُمان تحقق تقدّمًا ملحوظًا في تصنيف الحرية الاقتصادية عالميًا. فعلى سبيل المثال، كانت سلطنة عُمان في المرتبة 95 عالميًا في عام 2023، ثم تقدمت إلى المرتبة 56 في عام 2024 بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية متقدمة 39 مرتبة خلال عام واحد فقط.

وفي عام 2025 تقدمت سلطنة عمان في قيمة المؤشر من 62.9 في العام 2024 إلى 65.4 في العام 2025 وحلت في المرتبة 58 عالميًا.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

تحسّن مؤشر الحرية الاقتصادية يعني أن الحكومة تقلّل العقبات والقيود أمام النشاط الاقتصادي، مما يسهل إطلاق المشاريع والأعمال التجارية الجديدة، ويضمن وضع قوانين اقتصادية أكثر عدالة وشفافية. النتيجة هي أن الناس يحصلون على فرص أكبر لبدء أعمالهم الخاصة أو لتوسيع مشاريعهم القائمة بروح من المبادرة والريادة. كذلك يجذب الاقتصاد الحر مزيدًا من الاستثمارات الأجنبية وتنمو فيه الشركات المحلية، مما يعني فرص أفضل للمجتمع فارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية يمثل فرصة كبيرة لتحقيق الازدهار.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

اللامركزية القائمة بحلول عام 2022

يقيس هذا المؤشر مدى تطبيق نهج اللامركزية في عُمان؛ أي نقل بعض الصلاحيات واتخاذ القرارات وتخصيص الميزانيات من المستوى الحكومي المركزي إلى مستوى المحافظات والمجالس البلدية المحلية. الهدف من هذا النهج هو تمكين كل محافظة من إدارة شؤونها المحلية بشكل أكثر استقلالية.

على أرض الواقع، تم اتخاذ خطوات مهمة على طريق اللامركزية بصدور المرسوم السلطاني 2020/101 الذي نظّم شؤون المحافظات والبلديات ومنحها قدرًا من الاستقلال الإداري والمالي. تلا ذلك المرسوم السلطاني 2022/36 الذي عزّز هذا التوجه من خلال منح المزيد من الصلاحيات وتخصيص ميزانيات تنفيذية تُدار من قبل مكاتب المحافظين. هذه الإجراءات وغيرها تعني أن البنية الأساسية لنظام اللامركزية أصبحت موجودة ويتم تفعيلها تدريجيًا.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

اللامركزية تعني أن القرارات الحكومية يمكن أن تُتخذ بسرعة أكبر وعلى مقربة من الناس في كل محافظة، ويمكن تقديم الخدمات العامة بصورة أقرب وأكثر توافقًا مع احتياجات كل منطقة. فوجود سلطات محلية بصلاحيات أوسع يوفر فرصًا أكبر لإقامة مشاريع محلية وتشغيل أبناء المحافظة نفسها في تلك المشاريع والخدمات. كما أن تطبيق اللامركزية يشجع المنافسة الإيجابية بين المحافظات لتحسين جودة الخدمات وجذب الاستثمارات، حيث تتسابق كل محافظة لتكون الأفضل. ولكي تنجح اللامركزية بشكل كامل، لا بد من استمرار بناء قدرات الكوادر المحلية، وتحقيق التنسيق الفعال بينها وبين الوزارات، وضمان الشفافية في متابعة النتائج. بذلك سنشعر كمواطنين في كل ولاية ومحافظة بالأثر الإيجابي مباشرة في حياتنا اليومية من خلال خدمات أفضل وتنمية محلية أكثر حيوية.

تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

يقيس هذا المؤشر مدى تطبيق نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية في عملية التخطيط العمراني في عُمان. المقصود بهذا النظام هو تصنيف المدن والبلدات والقرى ضمن هرمية تعتمد على حجمها وأهميتها ووظيفتها، ومن ثم توجيه توزيع الخدمات والمشاريع التنموية (مثل الطرق والمساكن والمرافق) بناءً على هذا التصنيف بما يستوعب النمو السكاني بصورة منظمة ومتوازنة.

تم اعتماد هذا المفهوم وإدراجه في الاستراتيجيات العمرانية الشاملة والإقليمية لكل محافظة، والتي وافق عليها مجلس الوزراء. وبذلك يمكن القول أن تنفيذ هذا النظام قد تحقق من ناحية التخطيط، حيث أصبح لدى الجهات المعنية إطار عمل واضح لتوزيع التنمية عمرانياً على مختلف المناطق. الخطوة الحالية هي الاستمرار في تفعيل هذا التصنيف الهرمي عمليًا في خطط الوزارات والهيئات المختلفة، بحيث يتم الالتزام به عند تنفيذ المشاريع ووضع السياسات لضمان نمو عمراني منظم ومستدام.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

تطبيق نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية يعني أن الخدمات ستكون أقرب إلينا، وأن التنقل بينها سيكون أسهل. فعندما يتم توزيع المدارس والمراكز الصحية والطرق والمرافق الأخرى بناءً على احتياجات وحجم كل منطقة سكانية، سيؤدي ذلك إلى تقليل الازدحام في المدن الكبرى والحد من التوسع العشوائي، وفي الوقت نفسه سيضمن أن القرى والبلدات الأصغر تحصل على نصيبها المناسب من الخدمات. هذا التخطيط المنظم يجعل الحياة اليومية أكثر راحة لنا جميعًا: الأطفال يذهبون إلى مدارس قريبة، والمرضى يحصلون على الرعاية الصحية في مناطقهم دون عناء السفر، وحركة المرور تصبح أخف في المدن الكبرى نتيجة توزيع السكان والخدمات بشكل مدروس.

إضافةً إلى ذلك، يوفّر هذا النظام للمستثمرين رؤية واضحة حول أين يمكن إقامة المشاريع الجديدة. فعندما تكون هناك خطة واضحة لمناطق مركزية وأخرى ثانوية، يصبح استخراج التراخيص أسهل لأن المستثمر يعرف مسبقًا المواقع الأنسب لمشروعه وفق التخطيط العمراني، وهذا ينعكس إيجابًا على جودة المشروعات والإسكان والمساحات العامة في تلك المناطق. كما أن التنظيم الجيد للتجمعات السكانية يساعد في الحفاظ على البيئة والأراضي الزراعية من التمدد الحضري غير المنظم. وبشكل عام، ستصبح مدننا وقرانا أكثر راحة وتنظيمًا نتيجة هذا النهج في التخطيط.

ملخص محور الاقتصاد والتنمية

يمضي الاقتصاد العُماني بثبات في طريق **التنويع الاقتصادي** وتقليل الاعتماد على النفط. وتحسنت أوضاع المالية العامة للدولة وانخفض الدين العام إلى **نحو 35%** من حجم الاقتصاد، كما أن الأسعار مستقرة ومعدل التضخم منخفض. إلى جانب ذلك، تستمر الاستثمارات المحلية والأجنبية في التوسع تدريجيًا، خاصة في قطاعات الصناعة والخدمات واللوجستيات والسياحة. كما أصبحت بيئة الأعمال في عُمان أكثر سهولة ووضوحًا للمستثمرين، رغم أننا ما زلنا بحاجة إلى تسريع نمو الصادرات غير النفطية لتحقيق المزيد من الإيرادات المتنوعة.

في سوق العمل، عادت الإنتاجية إلى النمو من جديد بعد فترة من التباطؤ، واستقرت نسبة العمالة الماهرة عند مستوياتها السابقة دون تراجع. كما أن حصة العُمانيين من الوظائف الجديدة في القطاع الخاص ترتفع ولكن بوتيرة بطيئة، مما يستدعي تكثيف الجهود عبر التدريب المهني والتقني وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل لتسريع هذه الوتيرة.

باختصار، **الاقتصاد والتنمية** في عُمان اليوم أكثر توازنًا واستقرارًا . ويتركز الاهتمام في المرحلة القادمة على تسريع وتيرة الاستثمار وتنمية مهارات القوى العاملة الوطنية، بهدف ترجمة هذا الاستقرار الاقتصادي إلى نتائج مباشرة نشعر بها كمواطنين في شكل وظائف أفضل، وخدمات ذات جودة أعلى، ومستوى معيشة أرقى للجميع.

المشاريع والإنجازات
أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

العمل على تأسيس 5 تجمعات اقتصادية لتحقيق مستهدفات محور الاقتصاد والتنمية.

إطلاق النسخة الثانية من برنامج نزدهر لتنمية القطاع الخاص والتجارة الخارجية.

مرسوم سلطاني بتأسيس سوق الشركات الواعدة لتمكينها من التوسّع وجذب الاستثمار.

إنشاء المكتب الوطني لاستشراف المستقبل لرسم مسارات التنمية المقبلة.

تقديم 29 برنامجًا ومبادرة لتطوير القيادات على مختلف المستويات خلال 2024 - يونيو 2025.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

تؤسس حوكمة اقتصادية أكثر كفاءة، وتربط التخطيط بالأسواق المستقبلية، وتمنح الشركات الواعدة قناة تمويل ونمو عبر سوق مخصص. كما ترفع جاهزية القيادات وتُحسّن صنع القرار استنادًا إلى استشراف منهجي للمستقبل.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

تسريع اعتماد السياسات وتنفيذها، وتوجيه الموارد نحو الفرص الأكبر أثرًا، ورفع إنتاجية القطاع الخاص. كما تتسع قاعدة الشركات القابلة للنمو، وتتحسن جودة الخدمات الحكومية الداعمة للأعمال، ما ينعكس نموًا في الناتج وفرصًا للشباب.

المشاريع والإنجازات

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

توقيع اتفاقية تطوير وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية بالروضة (ولاية محضة - البريمي).

تحسّن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان.

إطلاق صندوق عُمان المستقبل برأس مال 2 مليار ريال عُماني.

إطلاق أول صاروخ علمي فضائي باسم عُمان.

خفض الدين العام إلى نحو14.11 مليار ريال عُماني ما يعادل 35.4% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الربع الأول 2025.

إطلاق كود البناء العُماني لرفع جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

توفّر هذه الحزمة منصة تمويلية وتشريعية ولوجستية تعزّز قدرة الاقتصاد على النمو دون الاعتماد على مصدر واحد. الصندوق السيادي يموّل الفرص الاستراتيجية، والمنطقة الاقتصادية تخلق أنشطة وصناعات جديدة، وكود البناء يرفع جودة المشاريع ويقلّل الهدر. خفض الدين وتحسّن التصنيف الائتماني يعطيان الاقتصاد سمعة مالية أقوى، بينما المشاريع النوعية تفتح بابًا للتقنية المتقدمة والاقتصاد المعرفي.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

ينعكس ذلك في فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، واستثمارات أعلى بتكلفة تمويل أقل، ومشاريع إنشائية أكثر أمانًا وكفاءة. كما يزيد التنويع من دخل المحافظات، ويعزز ثقة المستثمرين، ويهيئ بيئة لتقنيات جديدة وشركات ناشئة في الفضاء والبحث والتطوير.

المشاريع والإنجازات

أولوية سوق العمل والتشغيل

إصدار قانون العمل الجديد لتعزيز بيئة العمل وحفظ الحقوق.

تطوير وتفعيل منصات منظومة التشغيل: مرصد، خُطى، توطين.

دعم وتوسيع منظومة العمل الحر لخلق مسارات دخل جديدة.

تأسيس المنظومة الوطنية التكاملية لبناء القدرات الوطنية وإدارة المواهب.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

تقدّم قواعد واضحة وعادلة لسوق العمل، ومنصات رقمية تربط الباحثين بفرص العمل وتكشف احتياجات السوق، ونظامًا متكاملاً لتطوير القدرات وإدارة المواهب. كما تفتح العمل الحر أمام الشباب بخيارات رسمية ومحمية.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

ترتفع نسب فرص العمل والاستقرار الوظيفي، وتتحسّن مواءمة المخرجات مع احتياجات السوق، وتتوسع المشاريع الفردية والريادية. كما يتحسن دخل الأسر، ويتحول الاقتصاد إلى قاعدة مهارات أعمق وأكثر استدامة.

المشاريع والإنجازات

أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

تأسيس فريق التفاوض الوطني لدعم الحكومة في قرارات المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية.

إطلاق منصة استثمر في عُمان كبوابة وطنية رسمية للترويج وتسهيل الاستثمار.

إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة.

ارتفاع الاستثمار التراكمي في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية إلى 20.9 مليار ريال عُماني بنهاية 2024.

زيادة مشاريع الهيدروجين الأخضر القائمة إلى 8 مشاريع.

إطلاق برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة لدعم الابتكار وريادة الأعمال.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

تقدّم منظومة متكاملة تسهّل دخول المستثمر، وتحمي حقوقه، وتختصر الإجراءات عبر منصة موحّدة ومحكمة متخصصة. كما تفتح مسارات استثمارية في قطاعات الطاقة النظيفة والتقنيات الجديدة، وتوفّر برامج مباشرة لتمويل الشركات الناشئة ودعم نموّها.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

يزداد تدفّق الاستثمارات ونقل التقنية، وتتوسع سلاسل القيمة في الطاقة الخضراء والصناعة، وتولد فرص عمل جيدة. كما تتحسن بيئة الأعمال وثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ويظهر أثر سريع على مستوى المشاريع في المحافظات.

المشاريع والإنجازات

أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

إصدار اللائحة التنظيمية لضوابط تخطيط الأراضي.

تنفيذ طرق استراتيجية؛ منها طريق السلطان فيصل بن تركي (دبا-ليما-خصب) بطول يقارب71 كم ونسبة إنجاز 48% حتى يونيو 2025.

الانتهاء من توسعة الجزء الأول من طريق الرسيل-نزوى (من الرسيل إلى بدبد) ضمن مشروع رفع السعة.

وصول عدد المستفيدين من مبادرة كل عُمان إلى 4185 شخصًا.

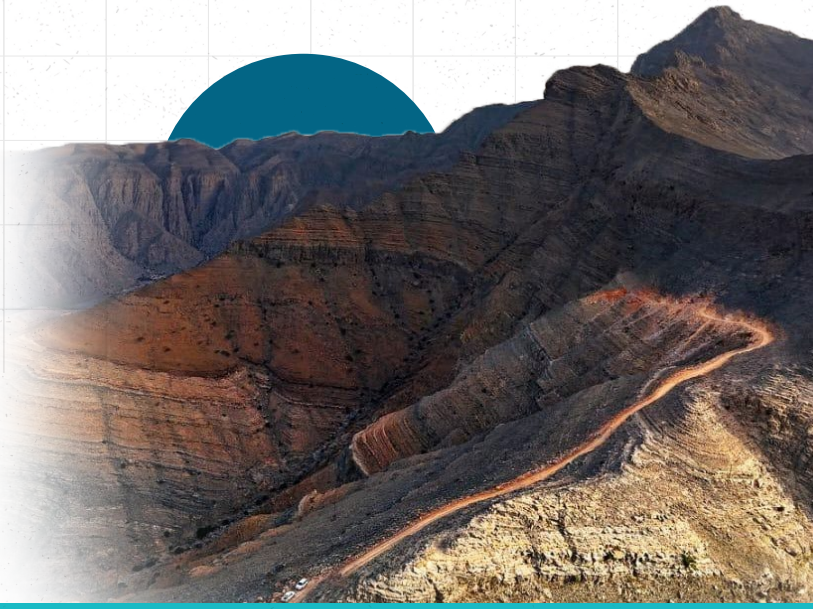

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

ترسّخ تخطيطًا حضريًا أكثر دقة وعدالة، وتوفّر بنية أساسية للعنونة والخدمات، وتقدّم مدنًا ومناطق جديدة بمعايير الاستدامة. كما تقلّل الطرق الاستراتيجية زمن التنقّل وتربط الولايات ببعضها، وتضمن المبادرات المجتمعية مشاركة الناس في القرار المحلي.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

تتحسن جودة الحياة وسهولة الوصول للخدمات، وتنخفض تكاليف التشغيل والنقل للأفراد والشركات، وتُحفّز الاستثمارات العقارية والصناعية في المحافظات. كما تتعزّز الهوية الحضرية وتوازن التنمية بين الولايات.

البيئـــة

رؤية خضراء لبيئة نظيفة ومـــوارد مستدامـــة

وضعت رؤية عُمان 2040 البيئة ضمن أولوياتها نظراً لأهميتها وتأثيرها على مختلف جوانب التنمية. فالخطط الهادفة للوصول إلى الحياد الصفري، وتحقيق اقتصاد أخضر، ومشاريع الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة المياه، وإيجاد سياحة بيئية، جميعها خطوات تجعل بيئة عُمان أكثر أمانًا وتسهم في استدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني. وما نبذله اليوم في هذه الأولوية من جهود سنرى ثماره في مستقبلنا ومستقبل أبنائنا وأحفادنا.

أولوية البيئـــــة والمـــوارد الطبيعيـــة

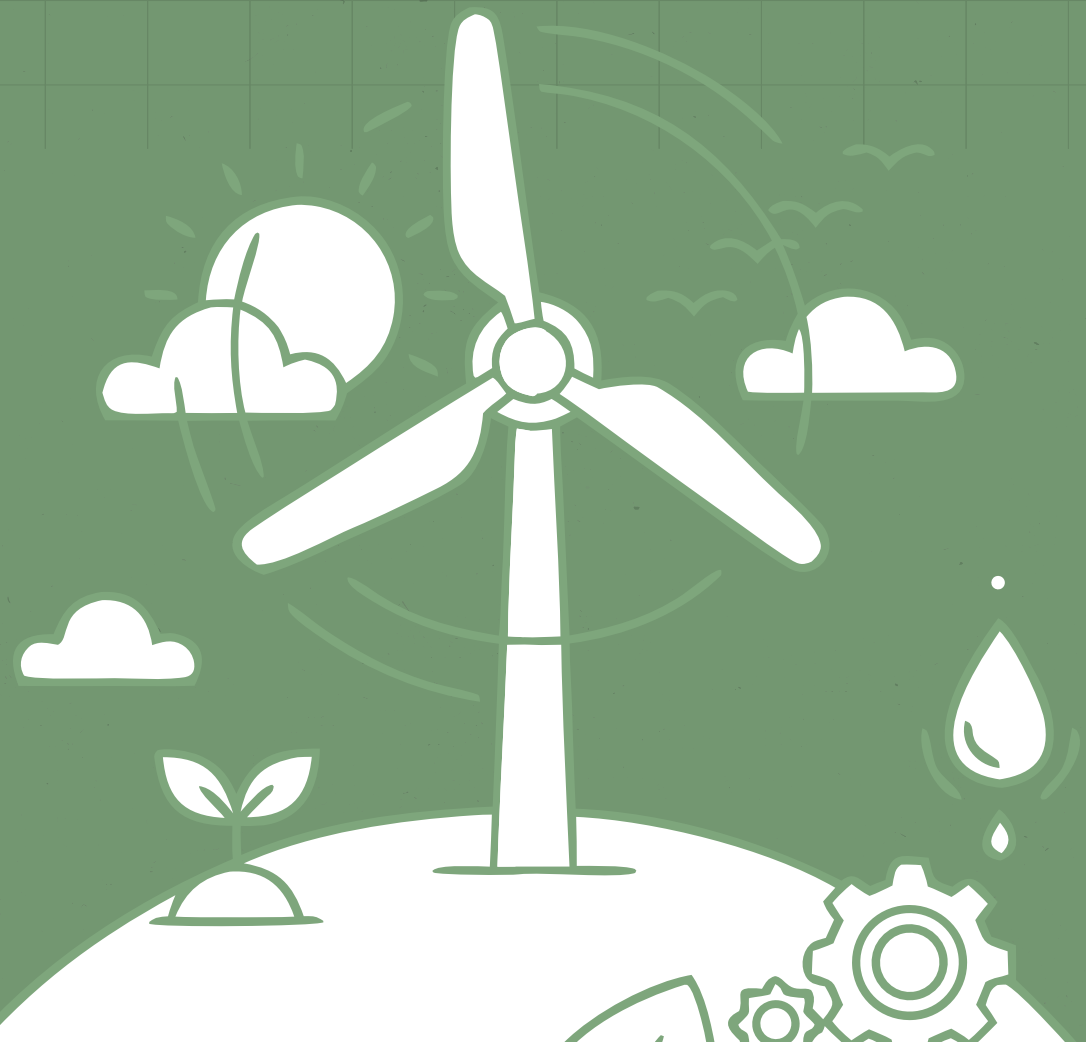

مؤشر الأداء البيئي

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
149	55	من أفضل 40 دولة	من أفضل 20 دولة

يقيس مؤشر الأداء البيئي مدى التزام الدول بحماية البيئة، وذلك اعتمادًا على مجموعة من المعايير مثل:

- التنوع الحيوي
- جودة الهواء والمياه ونظام الصرف الصحي
- المناخ والطاقة
- إدارة المخاطر البيئية

شهد عام 2024 تقدّمًا كبيرًا لأداء عُمان في المؤشر حيث قفزت إلى المرتبة 55 عالميًا (والثانية عربيًا) بقيمة مؤشر تقارب 51 نقطة. وقد تزامن هذا التحسّن مع إطلاق برامج وسياسات جديدة مثل:

- العمل على تحقيق الحياد الصفري في الانبعاثات
- توسيع نطاق المحميات الطبيعية
- تحسين منظومة العمل البيئي وتكاملها

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

- هواء أنظف ومياه أعلى جودة وصحّة أفضل لأسرنا.
- تقليل كلفة التلوّث على المجتمع.
- فرص جديدة في مجالات مثل السياحة البيئية وتوفير وظائف خضراء (وظائف مرتبطة بالبيئة).
- تقوية القدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ (مثل ارتفاع درجات الحرارة وشُحّ المياه).
- كل ذلك ينعكس بشكل مباشر على جودة حياتنا.

مؤشر عُمان للمياه

القراءة المرجعية 2022	القراءة الحالية 2024	مستهدف 2030	مستهدف 2040
512.4	520	600-550 مليون متر مكعب / شخص	700-650 مليون متر مكعب / شخص

يقيس هذا المؤشر كمية المياه التي يتم إنتاجها سنويًا في عُمان من محطات التحلية والمصادر الجوفية (الآبار). كلما زادت هذه الكمية، ارتفع معدل الأمن المائي وكانت قدرة الشبكات على تلبية الطلب أفضل.

ارتفع إنتاج المياه تدريجيًا خلال السنوات الماضية حتى بلغ نحو 520 مليون متر مكعب في عام 2024، وهو مستوى مستقر مقارنةً بعام 2023. وتستهدف الرؤية رفع الإنتاج إلى حوالي 600 مليون متر مكعب بحلول عام 2030، ثم إلى ما بين 650 و700 مليون متر مكعب بحلول عام 2040.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

- انقطاعات أقل في إمدادات المياه.
- قدرة أكبر على دعم التوسع العمراني والصناعي والزراعي.
- تقليل الضغط على المياه الجوفية وتحسين الأمن المائي في مواجهة موجات الجفاف وتغير المناخ.
- استقرار أسعار الخدمات الأساسية واستدامتها.

تحسّن تراجع ثبات- تحسن طفيف

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة

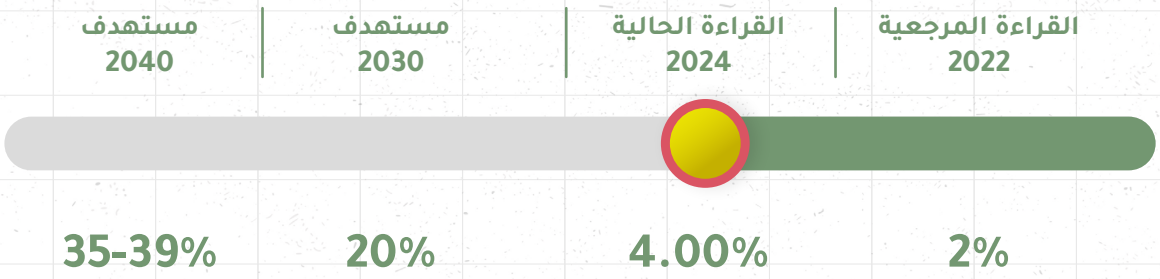

يقيس المؤشر نسبة استهلاك الكهرباء المنتجة من طاقة متجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى إجمالي استهلاك الكهرباء سنوياً، وقد أظهر مؤشر نسبة استهلاك الطـاقة المتجـددة مـن إجمـالي استهلاك الطاقة ثباتا نسبيا في آخر 3 قراءات للمؤشر عند 4%، ويتوقع من المؤشر أن يثبت - نسبيا في المدى القصير إلى المتوسط، على أن يستمر في التصاعد مع الانتهاء من مشاريع الطاقة المتجددة التي هي قيد الإنشاء.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

- تكلفة الطاقة تكون أكثر استقرارًا على المدى الطويل.
- تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقلب أسعاره.
- خلق وظائف خضراء جديدة في مجالي التشغيل والصيانة.
- دعم أمن الطاقة الوطني، مما يعني كهرباء أكثر موثوقية وأقل انقطاعًا.
- تقليل الآثار البيئية على حياتنا اليومية.

ملخص محور البيئة:

يتحسّن الوضع البيئي في عُمان بشكل ملحوظ، فقد ارتفع أداؤها في مؤشر الأداء البيئي ووصلت في أحدث تصنيف إلى مرتبة متقدمة عالميًا. كما توسّعت المناطق والمحميات الطبيعية، واعتمدت الدولة مسار الوصول إلى الحياد الصفري، وأطلقت برامج للحدّ من التلوّث وحماية التنوع الحيوي.

وعلى أرض الواقع، ارتفع إنتاج المياه إلى حوالي 520 مليون متر مكعب سنويًا، وهناك خطط لزيادة هذا الإنتاج. كما بدأت حصة الطاقة المتجددة (الشمس والرياح) في الارتفاع لتقترب من 5% من إجمالي الاستهلاك، وستواصل الصعود مع دخول مشاريع جديدة حيز الخدمة. هذه الجهود تعني هواءً أنظف لمجتمعنا، ومياهًا أوفر، وصحّة أفضل، وفرصًا خضراء جديدة في مجالي السياحة والطاقة.

أما بقية العمل فيتركز على تسريع نمو مشاريع الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة استخدامها، وزيادة معدلات إعادة التدوير وتحسين إدارة النفايات، وتعزيز جاهزية وريادة عُمان لإنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر، وذلك لكي تصبح البيئة أكثر استدامة، وتنعكس ثمار هذه الجهود مباشرةً على حياتنا اليومية.

المشاريع والإنجازات

أولوية البيئة والموارد الطبيعية

مركز عُمان للحياد الصفري: إنشاء مركز وطني يقود العمل نحو خفض الانبعاثات وتحقيق الاستدامة.

محميات ومواقع بيئية جديدة: إعلان 5 محميات طبيعية إضافية ليرتفع الإجمالي إلى 31 محمية، و33 موقعًا بيئيًا.

التشجير واستعادة الغطاء النباتي: زراعة أكثر من 3.3 مليون شجرة وغرس24 مليون بذرة.

الأمن الغذائي المبكر: تنفيذ منظومة الإنذار المبكر لرصد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي.

الطاقة النظيفة: تشغيل محطتي منح 1 ومنح 2 للطاقة الشمسية لدعم التحوّل للطاقة المتجددة.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

توفّر إطارًا وطنيًا منظمًا للعمل البيئي، وتضمن حماية الطبيعة والتنوّع الحيوي، وتسرّع استعادة الغطاء النباتي، وتبني قدرات رصد مبكر لمخاطر الأمن الغذائي، كما ترفع قدرة الشبكة الكهربائية بمصادر متجددة تقلّل الانبعاثات وتدعم أمن الطاقة.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

ينعكس ذلك في هواء أنظف ومياه أنقى وصحّة أفضل لأسرنا، وفرص عمل خضراء في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وتقليل آثار التصحّر والعواصف الترابية، وأمن غذائي أعلى عبر الاستجابة المبكرة للمخاطر، إضافة إلى تنشيط السياحة البيئية ورفع جودة الحياة واستدامتها في مختلف المحافظات.

الحوكمـــــة

لضمان استدامة جهود الرؤية

لا يمكن أن تتحقّق رؤية عُمان 2040 إلا بشراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع. فالتنمية تحتاج إلى حوكمة قوية مبنية على الثقة والشفافية. وليست الحوكمة مجرد قوانين؛ بل هي عمل جاد والتزام حقيقي يقود إلى إدارة بجودة أعلى، وسياسات أكثر مرونة، ورقابة تعزز النزاهة وتحمي مقدرات الوطن.

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

مؤشر مدركات الفساد

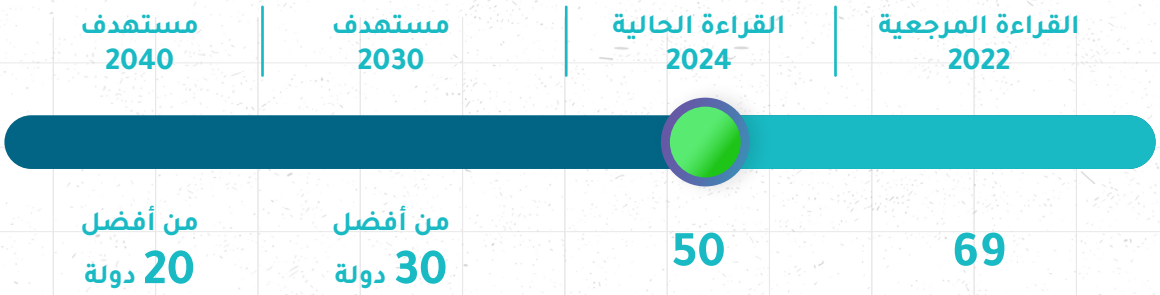

يقيس المؤشر رأي الخبراء ورجال الأعمال حول مستوى النزاهة والشفافية في القطاع الحكومي لكل بلد. ويعطي المؤشر درجة بين 0 و100 لكل دولة (حيث الاقتراب من 100 يعني فسادًا أقل)، وتُصنَّف الدول سنويًا اعتمادًا على هذه الدرجة.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

إن تحسُّن ترتيب عُمان في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 يدلّ على أن الحكومة تبذل جهودًا كبيرة لتعزيز الشفافية والنزاهة. باختصار: كلما ارتفعت درجة بلادنا في هذا المؤشر، فهذا يعني قوانين أوضح، ورقابة أقوى، وشفافية أكبر، وخدمات عامة تُدار بنزاهة. وهذا كله ينعكس على زيادة ثقة الناس والمستثمرين وتحسين جودة الحياة.

مؤشرات الحوكمة العالمية – حرية التعبير والمساءلة

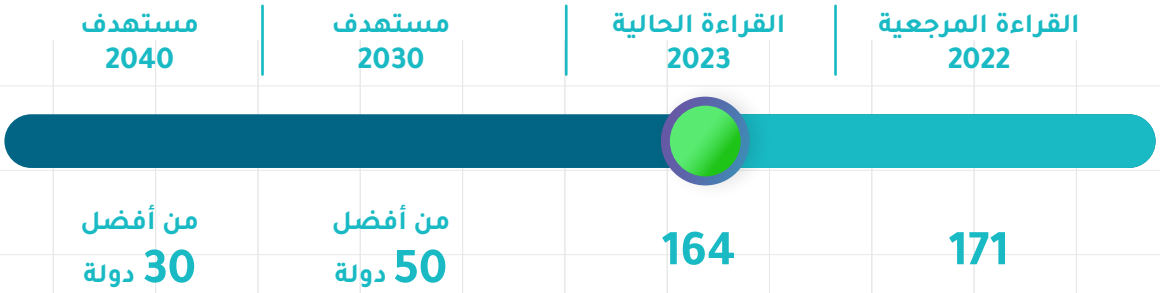

يقيس هذا المؤشر مدى حرية الناس ووسائل الإعلام في المشاركة في صنع القرار، ومدى محاسبة الحكومة على أعمالها. بمعنى آخر، يوضح مدى احترام الحقوق السياسية والمدنية وحرية الإعلام في البلد. ويُعدّ هذا الجانب جزءًا مهمًا في تقييم جودة الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة.

حققت عُمان تقدمًا في هذا المؤشر؛ فقد صعدت 7 مراكز في التصنيف العالمي (من المرتبة 171 في 2022 إلى 164 في 2023)، وتحسّنت قيمة المؤشر من -1.15 إلى -1.00. كما احتلّت المركز الثالث خليجيًا بعد الكويت وقطر. رغم ذلك، الطريق ما زال طويلًا؛ ونحتاج إلى بذل جهود أكبر لنصل إلى مستهدفات رؤية عُمان 2040، ونضمن حرية ومسؤولية أكبر في التعبير والمساءلة.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

تحسّن هذا المؤشر يعني أن يتمتع مجتمعنا بحريّة أكبر في التعبير عن الرأي، وأن الناس يستطيعون المشاركة في صنع القرار. بمعنى آخر، صوت المواطن يصبح مسموعًا أكثر، والإعلام قادر على نقل الحقيقة بحرية ومسؤولية. وفي المقابل، تصبح الحكومة أكثر شفافية والتزاما بالمساءلة.

وتبذل الحكومة جهودًا كبيرة في مجال التشريع والقضاء والرقابة لتحسين النظام القانوني والقضائي، وذلك من خلال تحديث القوانين وتعزيز الشفافية وبناء بيئة قانونية عادلة وفعّالة. ومع استمرار هذه الجهود، من المتوقع أن يتحسّن الأداء في هذه المجالات، مما يعود بالنفع على المجتمع ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تحسّن · تراجع · ثبات- تحسن طفيف

أولوية
حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية

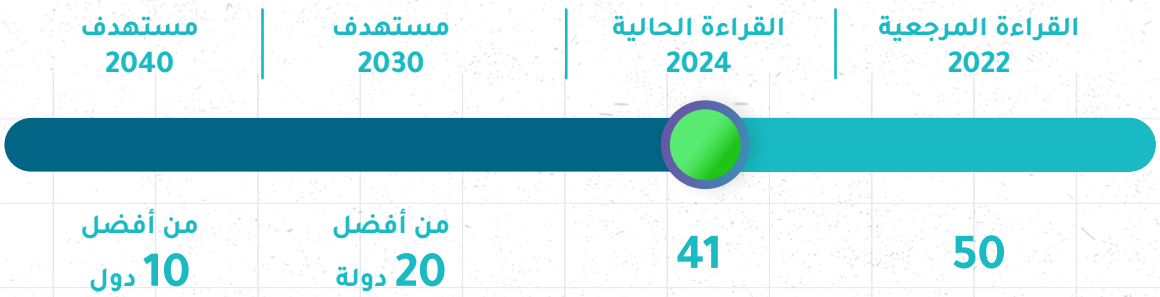

تصدر الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) تقرير مسح الحكومة الإلكترونية مرة كل سنتين منذ عام 2003. ويقيّم التقرير أداء 193 دولة في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات، ورأس المال البشري. ويستخدم في ذلك 9 مؤشرات مختلفة للتقييم.

يساعد هذا التقرير صناع القرار في معرفة نقاط القوة ونقاط التحسين في مجال الحكومة الإلكترونية، حتى يتم توجيه السياسات والاستراتيجيات للاتجاه الصحيح. والنتائج الأخيرة مبشّرة؛ فقد تقدّمت عُمان 9 مراتب، من المركز 50 في 2022 إلى المركز 41 في 2024.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

تقدّم عُمان في المؤشر يعني أن الخدمات الحكومية تصبح أسهل وأسرع وأقرب للناس. فلا حاجة لأن نذهب بأنفسنا إلى الجهة الحكومية وننتظر في طوابير طويلة، لأن الكثير من المعاملات نستطيع إنجازها من البيت وعبر هواتفنا. هذا التطور يعني أيضًا أن الحكومة تحسّن تواصلها مع المواطنين، وتستمع لملاحظاتهم وتتفاعل معهم بشفافية. وفي المحصّلة، تصبح حياتنا اليومية أسهل وأكثر راحة، وتزيد ثقة المواطن في الحكومة لأنه يرى التقدّم بنفسه في مستوى الخدمات وجودة التعامل وسرعة الإنجاز.

مؤشر الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية

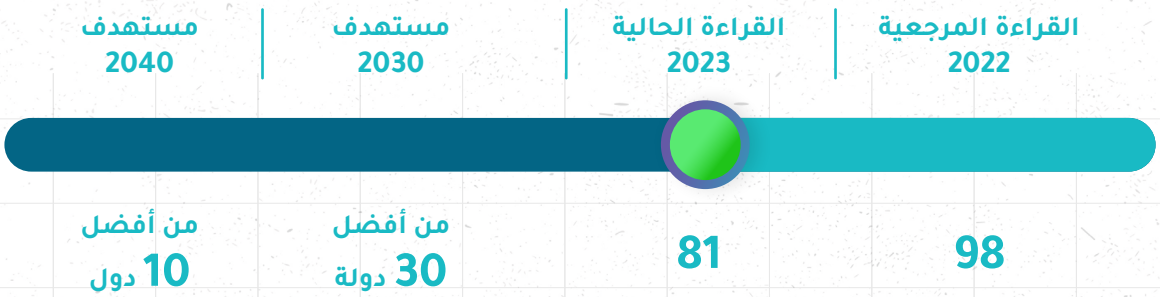

يقيس المؤشر جودة الخدمات الحكومية، وكفاءة أداء مؤسسات الدولة، ومدى التزامها بالقوانين وتطبيقها بعدالة. باختصار، هو مقياس لأداء الحكومة ومصداقيتها في تقديم الخدمة للمواطنين.

تحسّنت عُمان بصورة واضحة في عام 2023 مقارنةً بعام 2022؛ إذ ارتفعت 17 مرتبة في التصنيف العالمي (من المركز 98 إلى 81)، وتحسّنت قيمة المؤشر من 0.02 إلى 0.27.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

هذا التحسّن يعني أن الخدمات الحكومية أصبحت تُقدّم بجودة أعلى وأسرع وأكثر دقة، وأن أداء المؤسسات يتحسّن بشكل ملموس. فالمواطن اليوم يلاحظ الفرق في المعاملات والنظام وطريقة تعامل الجهات معه. ويعني أيضًا أن الحكومة تعمل بكفاءة أكبر وشفافية أعلى، وتستمع للناس وتهتم براحتهم وتحسين جودة حياتهم. بكل بساطة، كل مرتبة تتقدمها عُمان في هذا المؤشر هي خطوة إلى الأمام في طريق التنمية وتوصيل الخدمات للمواطن بسهولة ويسر.

مؤشر الحوكمة العالمية – سيادة القانون

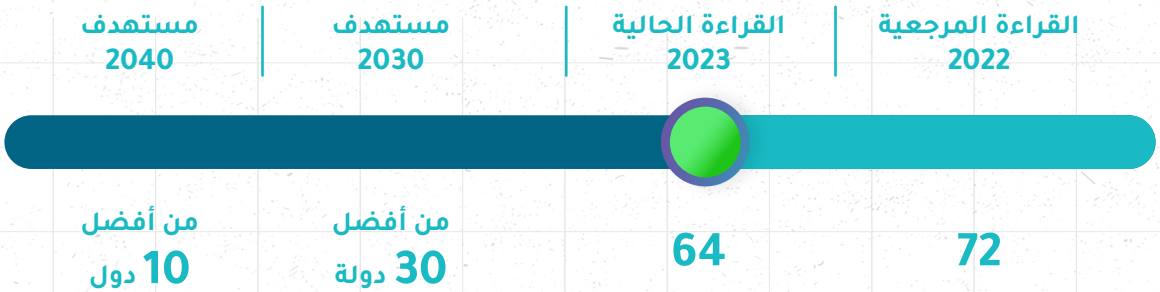

يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الناس في القوانين، وكيف تطبّقها الحكومة بعدالة على الجميع، أفرادًا كانوا أم مؤسسات، كما يقيس كفاءة منظومة إنفاذ القانون في مجالات مثل تنفيذ العقود، وحماية الحقوق ، وعدالة وكفاءة أجهزة الشرطة والقضاء، إضافة إلى مدى انتشار الجريمة ومستوى العنف.

بحسب أحدث بيانات البنك الدولي لعام 2023، تحسّنت عُمان في هذا المؤشر؛ فقد ارتفعت 8 مراتب في التصنيف العالمي (من المركز 72 إلى 64)، وارتفعت قيمة المؤشر من 0.51 إلى 0.61. الجدير بالذكر أن هذا المؤشر اعتمد في تقريره الأخير على بيانات مأخوذة من 7 مصادر بدلًا من 6، منها المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقيس جوانب مهمة مثل معدلات الجريمة، واستقلال القضاء، وحرية الملكية الفكرية، وكفاءة النظام القانوني.

ماذا يعني ذلك للمجتمع؟

يعني هذا التحسّن أن ثقة الناس بالقانون أصبحت أكبر، وأن العدالة تُطبَّق على الجميع ، وأن الحقوق محفوظة. أي أنه عندما يشعر المواطن بأن القانون يحميه، وتثق الشركات في النظام القضائي، وتقلّ الجرائم، يعيش الجميع في أمان وثقة واستقرار.

ملخص محور الحوكمة والأداء المؤسسي:

الحوكمة في عُمان تسير في اتجاه إيجابي. فالدولة تعمل على تعزيز الشفافية والنزاهة، وتطوير الخدمات الحكومية الرقمية مثل منصات استقبال المقترحات والشكاوى، وتحسين جودة الخدمة بناءً على تقييم المستفيدين. يجري أيضًا تحديث القوانين وتبسيط الإجراءات، وتقوية المنظومة القضائية، وتفعيل خطط مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تُتخذ خطوات لتحسين إدارة البيانات الوطنية وربط الجهات ببعضها لرفع الكفاءة.

مع ذلك، ما زال الوضع بحاجة إلى دفعة أقوى في بعض الجوانب، مثل تسريع إصدار اللوائح وتطبيقها، وتفعيل أدوات القضاء البديل وتسوية المنازعات، وتوسيع قياس رضا المستفيدين، وترسيخ ثقافة الشفافية في كل القطاعات الاقتصادية. عليه، الأساس موجود والتحسّن واضح، لكن التركيز القادم يجب أن يكون على جودة التنفيذ واستدامته، حتى يلمس الجميع بوضوح سرعة الإنجاز وعدالة الإجراءات وسهولة الوصول إلى الخدمات.

المشاريع والإنجازات

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

محكمة الاستثمار والتجارة: إنشاء المحكمة وإصدار قانونها بموجب المرسوم السلطاني رقم (2025/35).

تسريع الفصل في الطعون: خفض متوسط مدة الحكم في الطعن من 186 يومًا (2023) إلى 136 يومًا (2024).

تحديث المنظومة التشريعية: إصدار ١٤ قانونًا خلال (2024-2025) لتعزيز النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تكامل قضائي: الربط التقني بين نظام الادعاء العام وسجل الأحوال المدنية للإشعار بأي قضايا تُقيَّد ضد المستثمرين.

بوابة قضاء: تدشين بوابة إلكترونية بخدمات ومعلومات قضائية متكاملة وسهلة الاستخدام.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

تؤسّس قضاءً اقتصاديًا متخصصًا واضحًا، وتحدّث الإطار القانوني بما يواكب متطلبات الاقتصاد الحديث، وتوفّر خدمات قضائية رقمية ميسّرة، وتمكّن تكامل البيانات لتقليل الأخطاء وتحسين دقة الإجراءات.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

تسرّع تسوية المنازعات وتخفض كلفتها، وترفع اليقين القانوني وثقة المستثمرين، وتبسّط رحلة المستفيد عبر خدمات رقمية مباشرة، ما ينعكس على سرعة إنجاز الأعمال وحماية الحقوق واستقطاب الاستثمارات.

المشاريع والإنجازات

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

مكاتب متابعة الرؤية: تأسيس 63 مكتبًا لمتابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 في الجهات الحكومية.

الخدمات التلقائية: وصول عدد الخدمات الحكومية المؤتمتة بالكامل (دون تدخّل بشري) إلى 267 خدمة.

جاهزية الذكاء الاصطناعي: تحقيق المركز 45 عالميًا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي.

منصة تجاوب: إطلاق المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات لتعزيز التواصل مع المجتمع.

الأمن السيبراني: دخول عُمان القائمة الأولى عالميًا ضمن الدول الأكثر جاهزية في الأمن السيبراني.

ماذا تقدم هذه المشاريع؟

توفّر حوكمة تنفيذية تتابع النتائج وتقيسها، وبنية رقمية مؤمّنة تدعم التحوّل الذكي للخدمات، مع قنوات رسمية تصغي وتتفاعل مع المواطن.

كيف تساعد في زيادة الأثر في أرض الواقع؟

تقلّل زمن وكلفة المعاملات عبر الأتمتة، وتزيد موثوقية الخدمات بفضل الأمن السيبراني، وتُحسّن جودة القرارات عبر بيانات دقيقة ومحدثة، وتفتح مسارًا مباشرًا للمواطن لاقتراح الحلول ومعالجة الشكاوى، فتصبح الخدمة أسرع وأوضح وأقرب للناس في كل محافظة.

الطريق إلى تحقيق رؤيتنا

هذه رؤيتنا جميعًا، نرى فيها أثر جهودنا وإنجازاتنا، ونشعر بكيفية انعكاس هذا التغيير في بيوتنا وحاراتنا ومحافظاتنا. لقد أصبح تعليمنا أكثر جودة، وخدماتنا الصحية أكثر كفاءة ، وبيئتنا أكثر استدامة، واقتصادنا أكثر تنوعا، تعزّز الحوكمة ثقتنا في مؤسّساتنا وترفع كفاءتها. ويدًا بيد، تواصل مؤسّساتنا والقطاع الخاص والمجتمع هذا الطريق بخطوات واثقة. إنها رحلة أثرٍ تكبر معنا، حتى تصبح عُمان أكثر ازدهارا وجمالا لنا وللأجيال القادمة.

رؤية عُمان 2040

أثر يكبر

عُمان 2040

من الرؤية إلى واقع يكبر أثره

"نسخة المجتمع"
من تقرير رؤية عُمان 2040
(2025 - 2024)